

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الاكساندر سيتشو (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٠.

بنود جدول الأعمال من ٦٠ إلى ٨١ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح
والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أنقل إلى جميع الوفود أفضل تمنياتي بيوم مشهود للأمم المتحدة.

السيد أبواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أقدم إليكم وإلى أعضاء المكتب الآخرين تهاني وفدي على انتخابكم. وإنني واثق من أنه بفضل مهارتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا، ستتوج جهودنا في هذه الدورة بالنجاح. ويتعهد وفدي بتعاونه معكم، واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتناننا لسلفكم، السفير اردينشولون، ممثل منغوليا، الذي ترأس بنجاح مداولاتنا خلال دورة الجمعية العامة الخمسين.

ولعله يُذكر أنه قبل أسابيع قليلة فقط صوتت الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، بأعداد كبيرة، مؤيدة اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية،

التي جرى التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ورغم العديد من المشاكل الإجرائية والمسائل الموضوعية الصعبة المحيطة بالمفاوضات الخاصة بالمعاهدة، تمكنت دول كثيرة من التوقيع على المعاهدة. ونحن من جانبنا، كما أشار وزير خارجية نيجيريا في جلسة عامة في وقت مبكر من هذا الشهر، نأمل أن نوقع على المعاهدة في الوقت المناسب. وكل ذلك لافت للنظر. إنه يبيّن اقتناع المجتمع الدولي بأن ثمة أملا جليا في أن تسهم المعاهدة في التزامنا الجماعي بإيجاد عالم أكثر أمانا، وأكثر أمنا وخال من الأسلحة النووية. وقد فرضت المعاهدة على الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو خاص المسؤولية الفريدة عن الانضمام إلى بقية الإنسانية في العمل من أجل تحقيق نهاية كاملة لجميع أشكال تجارب الأسلحة النووية.

ولتحقيق هذا الغرض، نرحب بتوصيات لجنة كانبيرا المعنية بإزالة الأسلحة النووية كخطوة في الاتجاه السليم. وبتلك المبادرة الاسترالية، يتنامى توافق الآراء الدولي على ضرورة القضاء التام على الأسلحة النووية وأهوال تلك الأسلحة. وقد توصلت مؤخرا محكمة العدل الدولية في فتاوها الخاصة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها إلى أنه:

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد واصلت بذل كل جهد من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية،

"ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ٨٢)

ولا يمكننا الآن التقليل من شأن عجلة الرسالة الناجمة عن هذه الفتوى.

وقد ساد هذا الاتجاه في برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية الوارد في وثيقة مؤتمر نزع السلاح CD/1419 المقدم في آب/أغسطس الماضي إلى مؤتمر نزع السلاح من جانب مجموعة الـ ٢١، بالنيابة عن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، بما فيها نيجيريا. وكذلك طلبت مجموعة البلدان هذه إلى مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. ولعلنا نتذكر في هذا المقام أن الجمعية العامة قررت في دورتها الخمسين تخويل مؤتمر نزع السلاح، بموجب القرار ٧٠/٥٠ عين الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بإنشاء هذه اللجنة على أساس الأولوية. ونرى أن الصعوبات التي منعت اعتماد اقتراح مجموعة الـ ٢١ القاضي بإنشاء اللجنة، بتوافق الآراء يجب أن تزول الآن حتى يمكن أن يبدأ العمل بجد في مؤتمر نزع السلاح بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالأسلحة النووية.

وقد أوضح برنامج عمل مجموعة الـ ٢١ التدابير العاجلة والملحة التي ينبغي اتخاذها في إطار عملية نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مرة أخرى على أن أي صك يجري التفاوض بشأنه على نحو متعدد الأطراف وملزم قانوناً يجب أن يكون صكاً يطمئن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ويجب أن يقال إن التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يشكل الأساس الراسخ الذي أقيم عليه نظام عدم الانتشار النووي. وقد أيدت مجموعة البلدان هذه القرار الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رغم عيوبها، بل وقّع العديد منها المعاهدة أيضاً. وهي بذلك ساعدت على إضفاء المشروعية على المعاهدة التي كانت في مسيس الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، يجب أن نذكر من جديد

الصعيد الدولي. ونطلب إلى منتجي ومصدري الأسلحة الرئيسيين أن يحترموا هذه المبادئ التوجيهية وأن يكفوا عن اللجوء إلى اتخاذ تدابير من طرف واحد.

إن جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح والآليات اللازمة لتعزيزه ينبغي أن يظلا يحظىان باهتمامنا. وفي السنوات القليلة الماضية، نظرت الجمعية العامة في الحاجة إلى عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح بغية إعادة تنشيط جدول أعمال نزع السلاح في سياق العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتحديد السبل الكفيلة بتحقيق الأولويات. وتصبح هذه الدورة الاستثنائية أكثر ضرورة طالما أن مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح يترددان بشأن جدول أعمالهما في المستقبل. فعلى سبيل المثال، في دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٦، لاحظ وفد بلدي أنه ليس بالإمكان تحقيق اتفاق على بند يتعلق بنزع السلاح النووي؛ والحال في مؤتمر نزع السلاح كان شبيها بذلك. وينبغي أن نكون قادرين على الموافقة على ضرورة تلبية الشواغل التي تتصف بالأولوية من أجل المصلحة الكبرى للمجتمع العالمي. ومشكلة توقيت هذه الدورة الاستثنائية ينبغي ألا تعتم على غرضها.

السيد شيكيدزه (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا هو البيان الأول الذي أدلي به خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، لذلك اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد بلدي بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ويسر وفد بلدي أن يراكم في منصب الرئاسة، ويتطلع بالتأكيد نحو قيام تعاون وثيق معكم ومع جميع أعضاء المكتب الآخرين.

ولا شك أن هذا العام شهد حدثا بالغ الأهمية. فقد تكللت سنتان ونصف سنة من المفاوضات العسيرة بشأن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالنجاح. وأصبحت جورجيا أحد الموقعين على المعاهدة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولقد أعرب رئيس جمهورية جورجيا، السيد إدوارد شيفرنادزه، في البيان الذي أصدره يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن الأمل في:

"أن هذه المعاهدة ستؤثر تأثيرا قويا على عملية السلام، بما يفضي إلى عدم الانتشار النووي،

بوسائل منها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وعلى سبيل المثال نبذت أفريقيا، بموجب معاهدة بيليندايا، خيار الأسلحة النووية. ويجب أن يحث التزام تلك الدول، بالإضافة إلى التزام دول المناطق الأخرى، على التزام مماثل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعاون مع بقية الإنسانية من أجل إنهاء الخوف السائد الناجم عن استمرار امتلاك الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالدخول الوشيك لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ، لا يمكن لوفدي إلا أن يعرب عن فزعه لأن الدولتين المالكيتين لأكبر مخزونات الأسلحة الكيميائية لم تصدقا بعد على الاتفاقية. ولا تزال هناك مسائل معلقة بشأن تنفيذ المادة الحادية عشرة من الاتفاقية، التي تسعى، في جملة أمور، إلى تقديم تأكيدات للدول الأطراف النامية بأن تنفيذ الاتفاقية ليس من شأنه أن يضر بالضرورة بتنميتها. ومن الضروري تناول هذه المسائل لضمان الامتثال الكامل للمعاهدة وللتشجيع على عالميتها.

وتظل مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد مصدر قلق للمجتمع الدولي. وأفريقيا هي إحدى مناطق العالم المتأثرة بها أسوأ تأثير. ولذلك، تؤيد نيجيريا مختلف المبادرات الرامية إلى تخلص العالم من بلاء هذه الأسلحة. ونحیی البلدان التي تعهدت بوقف إنتاج وتصدير بعض أنواع الألغام البرية. ونرحب بالتحسن الذي أدخل على البروتوكولات ذات الصلة لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونشارك في جميع المناشدات والأعمال الرامية إلى حظر هذا السلاح غير الإنساني بصورة خاصة. وفي غضون ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تستكشف سبلا إضافية لمنح المساعدة التقنية والإنسانية على حد سواء للبلدان المتضررة بالألغام البرية. ونتمنى لو أن البلدان التي لديها التكنولوجيا والقدرة فيما يتعلق بإزالة الألغام سوف تواصل تقديمها المساعدة في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية عموما، يشجعنا الاستنتاج الذي توصلت إليه هيئة نزع السلاح في المبادئ التوجيهية التي أصدرتها بشأن عمليات نقل الأسلحة على

تقرير مصدر الجرائم واتخاذ تدابير فعالة لمنعها. ونعتقد أيضا أن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة واستعمالها ينبغي اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مشاكل الاتجار بالمخدرات والإرهاب والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

إن فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد مسألة هامة جداً بالنسبة لحكومتنا. ومثلما هو معروف جيداً، فإن ما يزيد على ١١٠ ملايين لغم بري موجودة اليوم في حوالي ٧٠ دولة، وهي في معظمها من البلدان النامية. ونذكر جميعاً إدراكاً جيداً الإحصاءات المروعة التي تبين عدد القتلى والمعوقين والجرحى بفعل هذه الأجهزة الخطيرة. ففي جورجيا، قام الانفصاليون الأبخاز بزرع عدد كبير من الألغام البرية، مسببين وقوع عدد كبير من الإصابات بين السكان المدنيين، فضلاً عن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة الذين اضطروا، في ظل الظروف القائمة، إلى إغلاق ثلاثة مراكز هامة في منطقة غالي.

وإن التهديد المستمر لحياة المراقبين الدوليين والسكان المدنيين يمنع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا من التنفيذ الكامل لولايتها، ويعوق على نحو خطير عملية عودة مئات الآلاف من اللاجئين المشتتين الآن في جميع أنحاء جورجيا. ونواجه اليوم مشكلة خطيرة تتمثل في إزالة الألغام. ومن شأن حلها أن يعزز تعزيزاً كبيراً الرصد الدولي للصراع وتسويته سلمياً.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦ انضمت جورجيا إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ويقوم برلمان جورجيا حالياً بالعمل للمصادقة على البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع للمعاهدة. كذلك فإن مسألة إعلان وقف اختياري لاستخدام الألغام البرية قيد النظر الجاد. ونحن نرحب بالاقترح الذي طرحه وفد كندا بالتوقيع بنهاية عام ١٩٩٧ على اتفاق دولي يحظر الألغام المضادة للأفراد.

إن خطط العمل المستقبلية في ميدان نزع السلاح هامة وتبشر بالخير. وفيما يتصل بالاقترح بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، نعتقد أن عقد هذه الدورة لن يكون ملائماً إلا إذا تحقق

ويؤدي في نهاية الأمر إلى إزالة الأسلحة النووية من على سطح كوكبنا". (A/51/412، المرفق)

ونعتقد أن جهودنا الخلاقة المشتركة ستزيل جميع تلك العقبات التي تعترض الآن سبيل دخول المعاهدة حيّز النفاذ. ويجب طمأنة كل دولة إلى أن أمنها الوطني لم يعد معرضاً للتهديد. وتحدونا الثقة بأن تواصل الدول النووية بذل جهودها من أجل كفالة وجود كوكب آمن للأجيال المقبلة.

ويعلّق بلدي أهمية كبرى على تحديد الأسلحة التقليدية ومنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. فالأحداث المأساوية التي حصلت في أبخازيا، بجورجيا، كانت من نواح عديدة نتيجة غياب الآليات الوافية بغرض مكافحة هذه الاتجاهات الشريرة. إن ندرة وجود آليات لمراقبة منع الاتجار بالأسلحة التقليدية أفضت إلى السياسة العدوانية التي ينتهجها الانفصاليون، فضلاً عما تلا ذلك من إبادة للأجناس بحق السكان الجورجيين في المنطقة. إن عدداً من البلدات والقرى سويت بالأرض بفعل القذائف والقنابل وغيرها من التكنولوجيا العسكرية الحديثة التي دبرتها جماعات عسكرية غير شرعية والتي لا تزال موجودة بكثافة في الأرض التي تقع تحت سيطرتها. وتشكلت زمر من عملاء للسلاح غير شرعيين يعارضون طبيعياً أي نوع من أنواع عملية السلام.

ووفقاً لنظام المراقبة الدولي غير الفعال، فإن ما يسمى بالبيع البيضاء، حيث تبقى الأسلحة دون تسجيل، أصبحت مراكز حقيقية لكامل الأنشطة الإجرامية. ونحن نواجه مشاكل خطيرة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الصعيد الوطني. والقرار المتخذ ضمن إطار رابطة الدول المستقلة، المرفق بالوثيقة A/51/62 بشأن العزلة السياسية والاقتصادية لمنطقة الانفصاليين، والمرسوم ذي الصلة الذي أصدره رئيس جورجيا، المرفق بالوثيقة S/1996/240، بحاجة إلى التأييد الدولي وإلى تنفيذ تدابير ملموسة.

ونعتقد أن رصد تدفقات الأسلحة واستعمالها بصورة غير مشروعة يجب أن يدرج في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولقد حان الوقت أيضاً للتصدي لهذه المسألة في التقارير ذات الصلة، بغية

رامكر ممثل هولندا، إلى تحقيق هدفنا بدأب، في ظل تفاني وإخلاص جميع الوفود بغية الوفاء بولايتنا في وقت مؤات. وقد توجت هذه الجهود بالنجاح، بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٠ أيلول/سبتمبر باعتماد مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبأن تطلب إلى الأمين العام فتح باب التوقيع عليها.

وأعتقد أن بإمكاننا أن نشعر بارتياح له ما يبرره نظرا لتوقيع عدد كبير من الحكومات هو ١٢٥ حكومة على المعاهدة ونظرا لأن العمل التحضيري لدخولها حيز النفاذ قد بدأ بالفعل. ولا يمكن أن نكون مغالين في التأكيد على أهمية هذه المعاهدة بالنسبة لجهودنا المشتركة لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي وفي نهاية المطاف السلم والأمن الدوليين، ومما هو مأمول فيه أن يشكل هذا الإنجاز خطوة هامة في جهودنا لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ولتمهيد الطريق لإزالة الأسلحة النووية تدريجيا.

ومؤتمر نزع السلاح يمكنه أيضا أن يشعر بالارتياح لأن المسألة التي تأخر حسمها كثيرا وهي مسألة توسيع عضويته قد حسمت في نهاية الأمر. وبفضل جهود الجميع المتسمة بالتصميم، تم توسيع عضوية المؤتمر بإضافة ٢٢ عضوا. ونتيجة لذلك أصبح مؤتمر نزع السلاح هيئة تفاوضية من هيئات المجتمع الدولي أكثر توازنا وتمثيلا، وبذلك فإنه معد بشكل أفضل لتناول التحديات المعقدة للبيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة. لكن، كما تدرك اللجنة، لا يزال عدد من طلبات العضوية في المؤتمر معلقا. وإذ نأخذ في الحسبان أن عضوية المؤتمر سيجري استعراضها على فترات منتظمة وفقا لقرار المؤتمر، حسب النظام الداخلي للمؤتمر، بدأت فعلا في عملية المشاورات مع جميع الأعضاء على توسيع المؤتمر في المستقبل، وسأبلغ مؤتمر نزع السلاح بنتيجة هذه المشاورات في بداية دورة عام ١٩٩٧.

وناقش المؤتمر أيضا خلال دورته لعام ١٩٩٦ مسألة أخرى معقدة، وهي مسألة جدول أعماله المقبل. وبالاختتام الناجح للمفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإزالة البند المتعلق بحظر التجارب النووية من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، فإن المؤتمر سيوجه انتباهه الآن إلى إعداد جدول أعمال موضوعي جديد. والمشاورات التي أجريت حتى الآن بشأن هذه المسألة

توافق في الآراء على المسائل التي ستناقشها. وإلا فسيتعين علينا مواجهة تعطيلات وتناقضات نحن في غنى عنها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس مؤتمر نزع السلاح، السيد لودويك دمبينسكي ممثل بولندا.

السيد دمبينسكي (بولندا)، رئيس مؤتمر نزع السلاح (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أتقدم إليكم بالتهاني الحارة على انتخابكم لذلك المنصب الرفيع، منصب رئيس هذه اللجنة الهامة وأن أتمنى لكم كل نجاح في الاضطلاع بمسؤولياتكم. كما أقدم التهاني إلى سائر أعضاء هيئة المكتب الذين يعاونوكم في مهامكم.

أخاطب اللجنة بصفتي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح من أجل أن أعرض على اللجنة الأولى تقرير للمؤتمر عن أعماله خلال دورة عام ١٩٩٦. والتقرير وارد في الوثيقة A/51/27، المعروضة على اللجنة.

وكما هو مبين في ذلك التقرير، اعتمد مؤتمر نزع السلاح جدول أعماله في جلسته العامة الأولى في دورته عام ١٩٩٦، واستجابة لنداء المجتمع الدولي الوارد في القرار ٦٥/٥٠ الذي اتخذته الجمعية العامة بدون تصويت في دورتها الخمسين، أعاد إنشاء لجنته المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية من أجل العمل

"كمهمة ذات أولوية عليا، على عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية في نطاقها ويمكن التحقق من تنفيذها على نحو متعدد الأطراف وبصورة فعالة، وتسهم في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، بحيث يمكن التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة." (القرار ٦٥/٥٠، الفقرة ٢)

ونتيجة لذلك كرس المؤتمر انتباهه الكامل وطاقاته لإعداد مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وطوال دورته، التي كانت طويلة وشاقة ولكن مثمرة في نهاية المطاف، سعت اللجنة المخصصة المعنية بالحظر الشامل للتجارب، تحت الرئاسة القديرة والفعالة للسفير كاب

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لسلفكم، السفير اردينشولون، ممثل منغوليا، على إدارته القديرة للجنة الأولى في الدورة الخمسين.

لأول مرة منذ فجر العصر النووي تبرم معاهدة تحظر جميع التفجيرات النووية. إن اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٤٥/٥٠ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو تطور تاريخي حقا وخطوة رئيسية صوب إنهاء عصر التسليح النووي. وبإمكان شعوب العالم، بما في ذلك الأمم المتحدة، الافتخار عن حق بالدور الرائد الذي اضطلعت به من أجل تحقيق ذلك. والكاميرون في طريقها الآن للانضمام إلى بقية الموقعين في تصديق هذه المعاهدة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية على وشك أن تدخل الآن حيز النفاذ، نظرا إلى أن دولة أخرى ستقوم، كما نأمل فيه، بالمصادقة عليها قريبا. ومع أن الكاميرون ليست منتجة ولا مستخدمة للأسلحة الكيميائية، فمما أسعدها أنها استضافت الحلقة الدراسية الأفريقية الثانية حول تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقودة في ياوندي في الفترة ١٣-١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥. وقد وعد السيد فرديناند ليوبولد اويونو، وزير الشؤون الخارجية للكاميرون المجتمع الدولي، في بيانه الترحيبي، بأن تبذل الكاميرون كل ما في وسعها لتكون من بين الدول الـ ٦٥ المصادقة على تلك الاتفاقية، التي قام السيد اويونو بنفسه بالتوقيع عليها في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في باريس، كيما تصبح سارية المفعول. واليوم تحقق ذلك. ويسرني أن أعلن لأعضاء اللجنة أن الكاميرون هي الدولة الرابعة والستون المصادقة على هذه الاتفاقية. وقد أودع صك المصادقة لدى الأمين العام يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، كما هو معلن في "يومية" الأمم المتحدة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ووفدي يطلب إلى جميع البلدان المحبة للسلام، وخاصة البلدان التي تحتزن كميات هائلة من هذه الأسلحة القاتلة، أن تتقدم فتصادق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ووفدي على اقتناع بأن الأداء الفعال لمراكز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح يمكن أن يعزز جهود نزع السلاح الإقليمية. وبالتالي، ومن هذا المنظور، يطلب وفدي إلى المجتمع الدولي أن يقدم دعمه المادي والمعنوي لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا

تشير بوضوح إلى أن جدول الأعمال الحالي لمؤتمر نزع السلاح يتطلب الإصلاح والتحديث.

ومن المقبول الآن أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يقوم بإعداد جدول أعمال جديد يمكن أن يصور بوضوح التغييرات التي حدثت في الأعوام القليلة الماضية وأن يقيم توازنا بين البندين النووي والتقليدي، وأن التركيز ينبغي أن يستمر على المفاوضات والمناقشات الموضوعية. وفي هذا الصدد بدأت فعلا المشاورات لاستكمال جهود أسلافي بغية وضع أساس لتوافق الآراء بشأن مسألة نزع السلاح النووي، وكذلك لاستطلاع إمكانية إعادة تنشيط جميع اللجان المخصصة التي لم تستأنف عملها في عام ١٩٩٦، بما في ذلك اللجنة التي تتناول مسألة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإنني على ثقة بأن نتيجة مداولات اللجنة الأولى ستوفر أساسا سياسيا سليما لمساعينا المشتركة، وبأنها ستسهم في وضع الأسس لاتجاه مجدد وإحساس بالهدف في مؤتمر نزع السلاح في المستقبل. ومن ناحيتي فإنني، بالتعاون مع جميع أعضاء المؤتمر، لن أدخر وسعا للبحث عن الطرق والوسائل الممكنة لتمهيد السبيل من أجل بداية سلسلة وفعالة لدورة عام ١٩٩٧.

لم يبق لي إلا أن أعرب عن امتناني العميق لأمين عام المؤتمر، السيد فالاديمير بتروفسكي، ولنائب الأمين العام، السيد عبد القادر بن اسماعيل، ولفريقهم الصغير جدا من الموظفين المتفانين، لدعمهم ومساعدتهم القيمين للمؤتمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحيط اللجنة علما بتقرير مؤتمر نزع السلاح الوارد في الوثيقة A/51/27.

السيد نسانغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفدي للجنة الأولى في الدورة الحادية والخمسين، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أهنئ بقية أعضاء المكتب على انتخابهم. وإنني لعللى ثقة من أن خبرتكم الواسعة ستمكنكم من قيادة جهودنا إلى خاتمة ناجحة. وأؤكد على دعم وفد الكاميرون وتأييده لكم.

بطرس بطرس غالي، النص الموقع الأصلي للميثاق، بالنظر إلى أن الكامبيرون هي الدولة الوديعة. كما أنهم درسوا المشاكل المتصلة بالسلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وفقا لتوصيات الاجتماع الوزاري لتلك اللجنة.

وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا على الحاجة الملحة إلى أن تقيم الدول في المنطقة دون الإقليمية أنظمة حكم قائمة على المشاركة وإلى تشجيعها ورعايتها كوسيلة لتجنب الصراعات. كما أنهم أكدوا على ضرورة تنظيم حلقات دراسية، تحت رعاية الأمم المتحدة، لضباط القوات المسلحة، والحرس الجمهوري، والشرطة في منطقتهم دون الإقليمية بغية النهوض بثقافة السلم عن طريق شرح دور هذه القوات في سياق ديمقراطي.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق لحكومة اليابان، بوجه خاص، على إسهامها السخي في الصندوق الاستئماني لتمويل عمل اللجنة. إن حكومات الدول الأعضاء في اللجنة ترحب بلفتة التأييد هذه التي تشكل في الحقيقة تدبيرا من تدابير بناء الثقة. وإننا نشاهد جميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين أن يساندوا جهودنا لمنع اندلاع صراعات مستقبلية في ذلك الجزء الذي تعصف به التوترات من عالمنا.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة، لا سيما في البلدان النامية، يشكل مصدرا للتوتر المتزايد. ويرحب وفدي بقيام الجمعية العامة بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين معني بالأسلحة الصغيرة، وذلك وفقا للقرار ٧٠/٥٠ بء. وقد عقد الفريق أول حلقة عمل له في جنوب أفريقيا في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام.

ويناشد وفدي المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية المتضررة بهذا الخطر عملا على إيجاد حلول عملية لمنع الإفراط في التكديس ونقل الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، وهي ظاهرة لا تعرض السلم والأمن للخطر فحسب، بل تعيق أيضا التنمية الاقتصادية في البلدان المتضررة.

وتشعر الكامبيرون بقلق شديد إزاء انتشار الألغام البرية المضادة للأفراد التي تشوه وتقتل عشوائيا الأبرياء من رجال ونساء وأطفال، وتتسبب في معاناة اجتماعية كبيرة في مناطق الصراع. ويرحب وفدي

اللاتينية لتمكينها من العمل بصورة فعالة. وفي أفريقيا، يستطيع المركز الإقليمي أن يضطلع بدور قيم في تشجيع زيادة الفهم والدعم لتدابير الأمم المتحدة من أجل السلم وتقييد الأسلحة، في الوقت الذي تواجه فيه القارة الكثير من الصراعات التي تؤدي إلى تصعيد حيازة الأسلحة في المنطقة.

ويسر الكامبيرون أن ترى الاتجاه العالمي المتسارع نحو إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فالتوقيع على إعلان القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي ينشئ رسميا المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة بليندا، يعبر عن الطموحات الحقيقية لحكومات وشعوب أفريقيا إلى التحرر من الخوف النووي.

ويشيد وفدي أيضا بإبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، التي يمكنها أن تعزز السلم والأمن في تلك المنطقة. إن إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في هاتين المنطقتين، بالإضافة إلى المنطقتين الأخريين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بموجب معاهدة تلاتيلولكو، وفي جنوب المحيط الهادئ بموجب معاهدة راروتونغا، يعبر عن الاهتمام الحقيقي لدى شعوب تلك المناطق بالعيش بسلام وأمن. ويؤيد وفدي الجهود المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي المناطق الأخرى التي تتوفر فيها الظروف المؤاتية.

وساعد إنشاء الأمم المتحدة للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى مساعدة كبيرة على تعزيز تدابير بناء الثقة بين شعوب ١١ دولة في تلك المنطقة دون الإقليمية. وكان من بين أكبر منجزات هذه اللجنة الاستشارية قيامها بتنظيم أول مؤتمر قمة لرؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء، عقد في تموز/يوليه ١٩٩٦ في ياوندي.

وخلال مؤتمر القمة هذا، وقّع رؤساء الدول أو الحكومات على ميثاق عدم الاعتداء فيما بين دول المنطقة دون الإقليمية. وأعربوا عن استعدادهم لاتخاذ الترتيبات الضرورية لتنفيذه الفعال. وبالألمس، فإن رئيس دولتي، السيد بول بيبا، تلقى رسميا من الأمين العام السيد

متصدرا الجدول أعمالنا. وقد تعزز الهيكل المكمل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ميدان عدم الانتشار النووي بالنجاح في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفتح باب التوقيع عليها.

ويسر تركيا أنها انضمت إلى الأغلبية الساحقة من الدول في الجهود التي بذلت لإبرام واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واشترطنا القوي في هذه الجهود ينبثق عن سياستنا الدائمة المتمثلة في القيام بدور نشط في المبادرات الإقليمية والعالمية لمعالجة قضايا الانتشار، بوصفنا دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح. وتمثل المعاهدة تحقيق قدر أكبر من التوفيق بين المصالح وتشكل خطوة لا غنى عنها نحو الهدف النهائي المتمثل في قيام عالم خال من الأسلحة النووية.

واللجنة التحضيرية الأولى لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي اللجنة التي سيحين بدء عملها في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، من الواضح أنها تؤذن ببدء عملية جديدة نحو تنفيذ المعاهدة. وفي هذا الوقت، لا يمكن أن يبالغ في التأكيد على أهمية مصادقة جميع البلدان الـ ٤٤ المطلوب اكتمالها على هذا الصك الأساسي. وتركيا مستعدة لتحمل مسؤوليات جديدة لتنفيذ الكامل للمعاهدة وهي رغبة في هذا التحمل، وتأمل أن تعتمد جميع البلدان المعنية نفس هذا النهج الإيجابي. ويرى وفدنا أن البلدان التي لم توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكنها أعربت عن استعدادها لحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية الأولى بصفة مراقب، ينبغي أن يسمح لها بأن تفعل ذلك. فعلى أية حال، نريد أن نجعل المعاهدة صكا يلتزم به عالميا. ونحن نعتقد أن اتخاذ موقف متسم بتقبل الاقتراحات والعروض لا يمكن إلا أن يعزز مكانة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وسلطتها العالمية.

ويستحق مؤتمر نزع السلاح الثناء، لا لأنه لبى توقعات المجتمع الدولي بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل انعقاد الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة فحسب، ولكن أيضا لنجاحه في إعادة تنشيط نفسه باتخاذ قرار تاريخي بزيادة عدد أعضائه. وزيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح تعكس بدقة الظروف الدولية الجديدة في ميدان نزع السلاح وتحديد التسليح. ونحن نعتقد أن التكوين الجديد لمؤتمر نزع

بإعلان أوتوا الذي صدر مؤخرا عن مؤتمر الاستراتيجية الدولية الذي عقد في أوتوا من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، والذي يلزم فيه ثماني وأربعين حكومة، بما فيها عدة حكومات من أفريقيا، بالعمل معا لضمان إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا في أسرع وقت ممكن يحظر الألغام البرية المضادة للأفراد. ويأمل وفدي أن يأخذ الاتفاق المقترح في الحسبان الجوانب الإنسانية من قبيل تأهيل المجتمعات والجماعات ضحايا الألغام البرية.

وسيؤيد وفدي أية مبادرة يضطلع بها المجتمع الدولي لمناهضة هذه الأسلحة القاتلة لأن، كما قال الرئيس كلينتون:

"أولادنا يستحقون أن يمشوا على الأرض بأمان." (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة السادسة، الصفحة ٣)

ويؤيد وفدي تأييدا تاما هذا البيان.

وتعاني فترة ما بعد الحرب الباردة من مخاض عملية انتقال رئيسية، غالبا ما تتسم بالاضطراب. وهناك حاجة إلى التسامح والفهم المتبادل من جانب جميع الدول.

السيد تافيش (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بتهانئي الحارة يا سيدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإذني على ثقة من أن هذه اللجنة، بإدارتكم الحكيمة والقديرة، ستوجه بنجاح في تناول جدول أعمالها الحافل بالتحديات. وأود أيضا أن أشكر سلفكم السفير أردينشولون، وأن أتقدم بتهانئي إلى سائر أعضاء المكتب.

إن التحديات والمخاطر التي نواجهها في ميدان الأمن العسكري تتطلب اتخاذ تدابير مكافئة من حيث سعة نطاقها وتطبيقها. وهذه السمة وحدها تبرز الولاية الفريدة، وكذلك السلطة الأخلاقية والمادية للأمم المتحدة، لتتصدى لهذه التحديات في جميع أبعادها العالمية.

وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، يجب أن يبقى كبح جماح النزعة المثيرة للمخاوف في انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجياها ووسائل إيصالها

للطاقة الذرية على اكتشاف الأنشطة النووية غير المعلنة عنها.

وقد أعلن السيد هانز بليكس، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفه الوديع للاتفاقية الدولية للسلامة النووية، في ٢٩ تموز/يوليه أنه تلقى العدد اللازم من تصديقات الدول لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. وتركيا، وهي من بين الـ ٢٥ بلدا التي قدمت صكوك التصديق، تعتبر هذا التطور الهام خطوة رئيسية نحو تعزيز التعاون الدولي في ميدان السلامة ونحو خلق ثقافة أمن دولية حقا. وأود أن أذكر اللجنة أن الاتفاقية دخلت اليوم حيز النفاذ رسميا.

إن انتشار أي نوع من أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية صكان دوليان هامين يشبتان رغبة المجتمع الدولي في تخليص العالم من هذه الأنواع من الأسلحة. ونظّم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل حيوية لعالم أكثر سلامة. بيد أنه توجد حاجة بنفس القدر من الإلحاح إلى تدعيم هذه النظم بإضافة إجراءات تحقق ملزمة قانونا.

وأخذا لهذا بعين الاعتبار، أيدنا بتصميم تدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية بأحكام تحقق إضافية. ومع ذلك، نشعر بالإحباط لأن الفريق الحكومي الدولي المخصص الذي أنشئ لتقديم اقتراحات بتدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية أكمل دورته الخامسة والنهائية في جنيف في ٢٧ أيلول/سبتمبر دون أن ينهي أعماله. ونأمل أن يبذل المجتمع الدولي جهوده من أجل اتخاذ تدابير للتحقق تدعم هذه الاتفاقية.

وتعتبر تركيا معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حجر زاوية في الأمن والاستقرار الأوروبيين. وتم حسم الاختلافات التي ثارت حول التعريف الجديد لحكم الجناح العسكري في مؤتمر استعراض المعاهدة الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام. ونحث كل الدول الأطراف في المعاهدة على تأكيد موافقتها على الصك النهائي للمؤتمر الاستعراضي قبل نهاية السنة. ونعلق أهمية عظمى على دخول الصك النهائي حيز التنفيذ، والتأكيد من جديد على صلاحية، وتقيد الدول الأطراف الكامل والصارم بالأهداف والمقاصد التي اتفقت عليها.

السلاح، بإضافة ٢٢ دولة عضوا جديدة من بينها تركيا، قوى عالمية هذا المحفل وعزز طابعه التمثيلي بوضع هذه المؤسسة على مستوى يتناسب مع الحقائق الواقعة بعد الحرب الباردة.

وعلى الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تنل موافقة جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح، فمن الحقائق التي لا ريب فيها أن المعاهدة كانت نتيجة مفاوضات مكثفة أجرتها جميع الدول الأعضاء. وهذا المحفل، بالإضافة إلى جهود استراليا، يستحق أسمى درجات التقدير والثناء.

ومما لا شك فيه أن مؤتمر نزع السلاح سيضطلع في الفترة القادمة بدور هام في جهود نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نأمل أن تكلل بالنجاح عما قريب الجهود التي يبذلها مؤتمر نزع السلاح حاليا لاستكمال جدول أعماله لكي يلبي توقعات واحتياجات المجتمع الدولي. ونتوقع أن يعتمد المؤتمر، في إطار تحديث عمله، جدول أعمال تقدميا وواقعا يؤدي إلى بناء توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء. وترى تركيا أنه ينبغي أن يوازن جدول أعمال المؤتمر بين قضايا الأسلحة النووية وقضايا الأسلحة التقليدية.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشط اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية، التي نيط بها في وقت مبكر من العام الماضي التفاوض في عام ١٩٩٧ بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة تضجيرات نووية أخرى. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى تحقيق هدف نزع سلاح متعدد الجوانب، ينبغي لنا أن نبقي نصب أعيننا تطلع المجتمع الدولي إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

وأود الآن أن أتناول الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فتركيا ملتزمة بتعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة وتحسين كفاءته من خلال البرنامج "٩٣ + ٢". ونحن نعتبر إنشاء اللجنة التي كلفها مجلس محافظي الوكالة بصياغة نموذج بروتوكول خطوة ضرورية ومفيدة نحو الزيادة الكبيرة لقدرة الوكالة الدولية

وفي الإطار الأكبر للشرق الأوسط، يقلقنا المأزق الذي تمر به عملية السلام في الشرق الأوسط، والذي نأمل أن يكون مأزقا مؤقتا. وبصفتنا من المؤيدين بقوة لعملية السلام، التي نعتبرها الخيار الصالح الوحيد للمنطقة، فإننا نريدها - بإخلاص - أن تستعيد زخمها.

وما زال الإرهاب يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل السلام الشامل في الشرق الأوسط. وإذا ما كان لقضية السلام الدائم أن تتغلب، فيجب القضاء على الإرهاب. ونحن ندعو، بل وعلى استعداد للاضطلاع بدور في تعزيز التعاون على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية. وكذلك فإننا نتوقع مشاركة كل البلدان في سبيل تحقيق هذا الهدف.

وبصفتنا بلدا من بلدان البلقان، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن السلام والعدالة والشرعية في البلقان تظل أمرا جوهريا لإرساء السلام والاستقرار الدوليين. ونرى أنه ينبغي لأي مشروع تعاوني في البلقان أن يشمل جميع الأطراف وألا يستثني أحدا منها. ونحن نشترك بنشاط في تنفيذ الناحيتين العسكرية والمدنية من اتفاق دايتون للسلام وفي الجهود الدولية الرامية إلى تعمير البوسنة والهرسك وإنعاشها. كما أننا نشترك أيضا مع بلدان عديدة في برنامج لتدريب وتجهيز جيش اتحاد البوسنة والهرسك لكي توفر للاتحاد وسائل الحفاظ على وحدة أراضيها وكفالة تكافئه العسكري.

ونرحب بالانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة والهرسك. ونرى أن إجراء هذه الانتخابات - رغم صعوبتها - هو تطور هام في هذا البلد. ونأمل أن يؤدي ذلك التطور إلى تهيئة مناخ سياسي إيجابي مؤات لتحقيق سلام واستقرار دائمين وإنشاء الهياكل الدستورية والتشريعية والإدارية والأمنية اللازمة في البوسنة والهرسك.

واليوم، فإن تبادل المعلومات بشأن الاتجار في الأسلحة وضوابط تصدير التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج تكتسب طبيعة معقدة وشاملة. ولا يزال تبادل المعلومات وضوابط التصدير يمارسان على الصعيد الإقليمي إلى حد كبير. وإن آلية الشفافية في مجال الأسلحة - وهي الآلية التي أنشئت للتقيد بها عالميا - لا تفي، نظرا للسمات السلبية التي سبق ذكرها، بالغرض

وتتجه النية إلى الشروع في عملية تنفيذية معززة تعكس التغيرات في بيئة الأمن في أوروبا. والقوة الرائدة التي ستوجه هذه العملية هي الحفاظ على مكاسب المعاهدة التي توفر ضمانات أفضل للأمن لجميع الدول الأطراف. ونود أن نذكر اللجنة بأن نجاح هذه العملية يتوقف إلى حد كبير على التقيد الصارم من جانب الدول بالأحكام الحالية للمعاهدة إلى أن تدخل الأحكام المعدلة حيز النفاذ.

ومن واجب جميع الدول أن تبحث عن حل للمأساة الإنسانية التي تسببت فيها الألغام البرية المضادة للأفراد. ومع ذلك فقد أصبح من الواضح أثناء هذه العملية أن بعض الاقتراحات تنقصها الحساسية اللازمة إزاء واقع الأمن الإقليمي بمختلف صوره. والبروتوكول الثاني المنقح بشأن الألغام البرية، الذي عدل في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦، والمرفق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، هو نتيجة اتفاق تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة. وتحتاج الدول الأطراف إلى وقت لكي تصدق على البروتوكول الثاني بصورته المعدلة، كما تحتاج الدول الجديدة إلى وقت لكي تصبح أطرافا في الاتفاقية وبروتوكولاتها. وفي الوقت الذي تشترك تركيا فيه مع غيرها في هدف حظر استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد، فإنها تحبذ جدولاً زمنياً يكون أطول بشكل يناسب عملية التنفيذ التي ترمي إلى تحقيق هذا الهدف النهائي.

وكل هذه المقترحات التي تهدف إلى حظر الألغام البرية المضادة للأفراد يشوبها عيب مشترك، وهو أنها، للأسف، لا تعالج قضية حاسمة هي كيفية مراقبة المجتمع الدولي للألغام البرية التي تمتلكها المنظمات الإرهابية. وتركيا، إذ تدرك تمام الإدراك التهديدات التي تشكلها الألغام البرية التي تمتلكها المنظمات الإرهابية، والمسائل المتعلقة بالنواحي الإنسانية لهذه الأجهزة المهلكة، ترى أن كل تقدم يحرز في هذا المجال يجب أن يعكس توافق آراء المجتمع الدولي لكي يمكن - ببساطة - تطبيقه وتنفيذه بشكل كامل.

وللشرق الأوسط أهمية خاصة بالنسبة لبلدي في سياق الحاجة إلى توسيع نطاق تحديد الأسلحة وغير ذلك من مساعي بناء الأمن لكي تشمل كل مناطق العالم.

في زيارته الهامة للأمم المتحدة في الخريف الماضي، وهو أن

"... الجواب على ذلك الخوف ليس الإرغام ولا القمع، ولا فرض نموذج اجتماعي واحد على العالم بأسره. والجواب على الخوف الذي يكدر الوجود البشري في نهاية القرن العشرين هو الجهد المشترك لبناء حضارة المحبة، التي تقوم على القيم العالمية قيم السلام والتضامن والعدالة والحرية." (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العامة ٢٠، ص ٦ و ٧)

وفي عام ١٩٩٥ جرى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى على أساس مجموعة من المبادئ، بما فيها بذل الجهود المستمرة والتدريجية الهادفة إلى تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، وهدفها النهائي القضاء على هذه الأسلحة. وتقرر إجراء عملية استعراض تعقد فيها اجتماعات تحضيرية تبدأ عام ١٩٩٧.

وبعد ذلك، في أيلول/سبتمبر الماضي، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي ستنتهي، إذا تم التصديق عليها، تجارب الأسلحة النووية. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وقّعت على المعاهدة باسم الكرسي الرسولي، وأعلنت أن الكرسي الرسولي مقتنع بأن حظر التجارب وحظر زيادة تطوير هذه الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار كلها أمور وثيقة الصلة بعضها ببعض في مجال الأسلحة النووية، ويجب تحقيقها بأسرع ما يمكن في ظل رقابة دولية فعالة.

وفضلاً عن ذلك، يفهم الكرسي الرسولي أن هذه الأهداف هي مجرد خطوات صوب نزع السلاح العام الكامل الذي ينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يحققه دون تأخير.

وهذا التقدم نحو تحقيق نزع السلاح النووي يتعزز بالدعم المتزايد الذي يوليه الناس في كل أنحاء العالم لهدف التحرك بخطوات أكثر حسماً نحو القضاء على الأسلحة النووية. والكرسي الرسولي، الذي شجع دوماً نزع السلاح النووي، يرى في كل هذه الأنشطة بارقة أمل.

المقصود منها. وينبغي للأطراف أن تبذل قصارى جهدها وفقاً للقرارات ذات الصلة - لكي تجري مفاوضات ترمي إلى تعزيز نظام الشفافية الحالي ولكي تتحاشى تكرار الترتيبات الأخرى المتصلة بنفس الموضوع. ومن الجوهري أثناء إجراء هذه المفاوضات أن نراعي الصلة المباشرة بين نقل الأسلحة والإرهاب.

وتكديس أسلحة تقليدية بقدر يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع يؤدي بطبيعته إلى زعزعة الاستقرار. ويتسم بنفس الأهمية ضرورة رسم سياسات مسؤولة يتقيد بها عالمياً بشأن عمليات نقل الأسلحة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأثر هذه العمليات على الاستقرار الإقليمي والدولي. وينبغي أن نضمن أن يصبح سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة أكثر فعالية للرصد والشفافية في عمليات نقل الأسلحة. وعلى مسار مواز، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل بنشاط جهوداً أكثر تضامناً لاستئصال شأفة الاتجار غير المشروع في الأسلحة، ليس بوصفها من تدابير تحديد الأسلحة والرقابة على تصديرها فحسب، بل الأكثر أهمية من ذلك، بوصفها من المكونات الجوهرية للمكافحة الدولية للإرهاب.

وختاماً، أود أن أكرر رغبتنا الصادقة في أن نرى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وقد أصبحت معلماً هاماً في الطريق المؤدي إلى الألف عام القادمة. وعلمنا أن نستجمع قوانا، ونجمع مواردنا ونذكي شعلة خيالنا لكي نتعاون معاً في بناء عالم أفضل خال من الأسلحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بتهانتي إليكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة الهامة. وأود أيضاً أن أعرب عن أفضل الأمنيات لأعضاء المكتب الآخرين.

إنني أخطب اللجنة هذا العام بإحساس عميق بالأمل. ويترسخ هذا الأمل في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي في الأشهر القليلة الماضية تأييداً لنزع السلاح النووي. وهذا إسهام هام فيما دعا إليه البابا يوحنا بولس الثاني

الداخلية فحسب، بل أيضا في مجال الجريمة المنظمة أو المحلية التي توجد شعورا متزايدا بانعدام الأمن بين المواطنين الذين يلجؤون بدورهم إلى تسليح أنفسهم، مما يسهم في إيجاد حلقة مفرغة من العنف وانعدام الأمن.

ويرحب الكرسي الرسولي بالمبادرات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة فعلا في مجال نقل الأسلحة التقليدية. فسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، على سبيل المثال، رغم نطاقه المحدود - على الأقل حتى الآن، يبين بوضوح وجود اعتراف بأن أسرة الأمم قاطبة لها اهتمام مشروع بمسألة نقل الأسلحة التقليدية. إلا أنه يجب القيام بما هو أكثر، حتى ولو للتوصل إلى معلومات شاملة ويعول عليها بحق فيما يتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية. والمعلومات التي تُعرف أو يمكن معرفتها ينبغي تنسيقها وتحليلها بشكل أفضل، بغية الحصول على خريطة أكثر تفصيلا لنقل الأسلحة التقليدية. وينبغي أيضا توخي زيادة التعاون الدولي فيما بين وكالات إنفاذ القوانين، لأن النقل غير المشروع للأسلحة يرتبط في معظم الأحيان بعمليات المرتزقة والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الأنشطة المزعزعة للاستقرار.

ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن توافق آراء دولي حول إطار واضح للقواعد التي يمكن تطبيقها على نحو عادل ومتسق وفعال في هذا المجال. فأحيانا نجد أن الضغوط الاقتصادية التي تدفع لبيع الأسلحة لا تزال هي السائدة. غير أنه في مجال لا يمكن فيه اعتبار أي عملية من عمليات نقل الأسلحة محايدة أخلاقيا، لا يجوز ترك هذه العمليات لقانون السوق وحده.

وعلى أسرة الأمم أيضا أن تركز مزيدا من الاهتمام والدراسة للأسباب التي تدعو إلى شراء الأسلحة، وما هي الاحتياجات الأمنية، الحقيقية أو المختلفة، التي تتحكم في مثل هذه القرارات. وكما أكدت وثيقة صدرت مؤخرا عن الكرسي الرسولي بشأن هذا الموضوع، فإن رفاه أية دولة في المستقبل يتوقف على التنمية المتكاملة لشعبها، أكثر بكثير مما يتوقف على مخزونها من الأسلحة. ومع ذلك، ففي عالم اليوم، وحتى فيما بين الدول الأفقر، لا يزال الإنفاق على الأسلحة يفوق ما ينفق على التعليم والتنمية الاجتماعية.

إن القانون الدولي هو حجر الزاوية للأمن الشامل في عالم متزايد التكافل. وعليه فليس في وسعنا تجاهل فتوى محكمة العدل الدولية. فالالتزام، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بالسعي بحسن نية إلى الدخول في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي يتجاوز مجرد كونه التزاما يتعلق بالسلوك. وكما أشارت المحكمة، فإن الالتزام المقصود هنا هو التزام بتحقيق نتيجة محددة ألا وهي نزع السلاح النووي بجميع جوانبه.

ويود الكرسي الرسولي أن يدعو الدول كافة إلى إعادة النظر في مواقفها في ضوء هذه التطورات الأخيرة. فليس من الممكن أن نرجئ إلى ما لا نهاية وضع مبادئ توجيهية، في إطار برنامج للسعي بهذه العملية بلا رجعة، نحو القضاء على الأسلحة النووية في أبكر وقت ممكن.

إن الجهد الكبير المبذول حاليا لتحقيق نزع السلاح النووي يمكن النظر إليه من زاوية الدبلوماسية الوقائية، أي تنمية الثقة المتبادلة وحسن النية، واتخاذ إجراءات للحد من احتمال نشوب الصراعات بين الدول. والمجتمع الدولي، من خلال التجارب المفضعة التي شهدتها في القرن العشرين في عدد كبير من الحروب والصراعات التي سقط فيها أكثر من ١٠٠ ألف من القتلى، يجب أن يكون قد تعلم أن الوقاية من الصراع هي البديل الأقل تكلفة من التعامل مع نتائج الصراع.

ومن المهم، في هذا السياق، أن نذكر بأن جميع الحروب والصراعات المحلية التي نشبت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت تقتصر تقريبا على الأسلحة التقليدية. والواقع أنه على الرغم من أن مفاوضات تحديد الأسلحة قد أثرت على مسائل انتشار أسلحة التكنولوجيا الرفيعة، فالحقيقة الملموسة هي أن معظم الصراعات، ولكن صرخاء فنقول معظم حالات القتل والمذابح الجماعية، تم بأسلحة ذات تكنولوجيا متواضعة.

ومن الأمور العاجلة الآن أن تواجه أسرة الأمم والأمم المتحدة ذاتها، مواجهة أكثر حسما، أبعاد هذه المسألة التي تمثل مشكلة كبرى لحياة وأمن الناس في كل مجتمعاتنا. فالأسلحة الصغيرة، على وجه الخصوص، تلعب دورا هاما لا في الحروب والإرهاب والصراعات

الحروب يجب النظر إليه بوصفه إسهاما لا نزاع فيه ليس فقط في تخفيف الصراعات ولكن أيضا في إعداد التربة كي تتفتح أزهار السلام الجديدة في الأفق المقبلة.

السيد كوندرا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لما كنت أتكلم للمرة الأولى في هذه اللجنة، اسمحوا لي سيدي بأن أنتهز هذه الفرصة لأهنيكم وسائر أعضاء مكتب اللجنة على انتخابكم الإجماعي. ووفد بلدي على ثقة بأن اللجنة ستضطلع بمهمتها بنجاح تحت قيادتكم القديرة. ولذلك، نتعهد بدعمنا غير المشروط لكم ولسائر أعضاء المكتب في المهمة التي تنتظركم.

تجري المناقشة العامة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي هذا العام في ظل خلفية عدد من التطورات الهامة في مجال نزع السلاح. وهذه تتضمن التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام الماضي، الذي استكمل باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الشهر الماضي، التي فتح باب التوقيع عليها منذ ذلك الوقت. وزامبيا تتخذ حاليا ترتيبات التوقيع على المعاهدة رغم عيوبها. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في العام الماضي بموجب معاهدة بانكوك، أكملته هذا العام معاهدة بليندايا بجعل قارة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

واستفاد المجتمع الدولي أيضا إلى حد كبير هذا العام من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في شهر تموز/يوليه الماضي. وعند تناول المحكمة للسؤال الذي طرحته عليها الجمعية العامة:

"هل التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في أي ظرف من الظروف يكون مسموحا به بموجب القانون الدولي؟" (القرار ٧٥/٤٩ ك، فقرة المنطوق)

توصلت إلى فتوى إجماعية نصها:

"ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات." (A/51/4، الفقرة ١٨٢ (و))

إن طريق التقدم نحو القضاء على النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية واستخدامها طريق طويلة. ولكن يلزم اتخاذ بعض الخطوات بصفة عاجلة. وأولاها هي حظر جميع الأسلحة التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر، والتي تخضع بالتالي للقانون الإنساني الدولي. وقد أكد الكرسي الرسولي صراحة، إلى جانب عدد متزايد من الدول، رغبته في رؤية حظر شامل لإنتاج واستخدام وتصدير وتخزين الألغام البرية المضادة للأفراد. ويحدوه الأمل في أن تحظى مبادرات الأمم المتحدة، ومبادرات فرادى الحكومات التي كانت سبقة في هذا الميدان، بتأييد متعاضم. فالدول لا يمكنها أن تتجاهل كل هذا العدد من المواطنين الذين ترتفع أصواتهم معربين عن استنكاف ضمائرهم لهذه القضية.

وبينما نشجب كل أدوات الحرب في عالم هو بحاجة ماسة إلى سلع السلام وخدماته، فإن قلوبنا تنفطر لرؤية الأعداد المتزايدة من ضحايا الألغام البرية المضادة للأفراد. فلا يزال مائة مليون لغم بري مبعثرا في ٧٠ بلدا تقريبا وتسبب هذه الألغام في موت وإصابة ٥٠٠ شخص كل أسبوع معظمهم من المدنيين ولا سيما الأطفال. ومما لا يصدق عقل أنه في الوقت الذي يجري فيه إزالة الألغام تزرع ألغام جديدة. والتلوث بالألغام، علاوة على ثمنه الفادح من الناحية الإنسانية، له تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. فالزراعة والتجارة والتنمية والسفر واللعب، كلها تتعطل حيثما وجدت الألغام البرية.

ومرة أخرى يدعو الكرسي الرسولي إلى إنهاء هذه الوحشية. إن فرض حظر عالمي على إنتاج واستخدام الألغام البرية أمر كان ينبغي القيام به منذ وقت طويل. وقد دعت بلدان عديدة إلى فرض حظر فوري شامل على الألغام البرية. وليس هناك ما يبرر رفض الدول جعل هذا نهجا عالميا. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكون يقظين كي نتجنب ظهور أشكال جديدة من الأسلحة الوحشية، مثل بعض أسلحة اللازر التي تعمي البصر بصفة دائمة ولا تقتصر على الخصوم بل تصيب قطاعات كبيرة من السكان المدنيين غير المقاتلين.

فلنستخدم جميع نواحي معرفتنا وأدوات التكنولوجيا الجديدة - في الاتصالات، والنقل، والعلوم، وإطالة العمر - لبناء الظروف المواتية للسلام. والعمل لمنع

مخصصة لنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات بشأن القضاء على جميع الأسلحة النووية إلى الأبد.

ويؤيد وفد بلدي أيضا النداء الذي وجهه بعض المتكلمين السابقين ببدء مفاوضات لإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أوائل العام القادم في مؤتمر نزع السلاح. وهذا يتطلب إعادة إنشاء لجنة مخصصة للوقوف في مؤتمر نزع السلاح.

وفرض حظر على المواد الانشطارية أصبح هاما بشكل خاص لأن هناك مخزونات هائلة من اليورانيوم والبلوتونيوم المخصصين لصناعة الأسلحة، بحيث أصبحت إمكانية وقوع تلك المخزونات - عن طريق السرقة مثلا - في أيدي من يضمرون إساءة استخدامها كبيرة جدا. وبسبب هذه المخزونات الهائلة يصبح من الواضح تماما أن الوقف لم يعد تدبيرا من تدابير نزع السلاح، كما أريد له أن يكون أصلا. إنه، أيا كان القصد والنية، تدبير غير مباشر من تدابير نزع السلاح أو عدم الانتشار، إذا جاز القول. وإذا ما تحقق، فسيقطع شوطا طويلا في تعزيز المكاسب والإسراع بالخطى نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية نهدف جميعا إلى تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠، كما ورد في برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية الذي قدمه إلى مؤتمر نزع السلاح الأعضاء في مجموعة ال ٢١.

وعلاوة على ذلك، احترمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية دائما التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأغلبية الساحقة منها في نصف الكرة الجنوبي تتحمل أيضا هذه المسؤوليات بموجب أنظمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية الخاصة بها. وهذه الدول تعمل بنشاط، تحت قيادة البرازيل، في هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، بشأن قرار حول تحويل "نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية".

وأقل ما طلبته هذه الدول دائما من الدول الحائزة للأسلحة النووية كان إعطاؤها تأكيدات أمنية ملزمة. ولذلك، يطلب وفد بلدي إلى مؤتمر نزع السلاح بدء مفاوضات دون تأخير في العام المقبل بشأن إعطاء ضمانات أمن إيجابية وسلبية على حد سواء للدول غير

والمسؤولية الأولية عن الوفاء بهذا الالتزام تقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن المعروف بشكل عام أنه رغم نهاية الحرب الباردة، وتحقيق التمدد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، والآن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تحظر إجراء التجارب النووية ذات الطابع التفجيري، هناك أسلحة نووية ووسائل نقل عديدة في مخازن الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك، هناك إمكانية لإدخال تحسينات نوعية على تلك الأسلحة عن طريق وسائل غير تفجيرية ليست محظورة بمقتضى نظام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا التطور الذي ينذر بسوء يمكن أن يشعل سباق التسلح النووي من جديد ويقوض بالتالي أنظمة نزع السلاح السابق ذكرها.

وفي ضوء هذا السيناريو، تبقى حتمية نزع السلاح الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة ووجيهة بقدر وجاهتها قبل نهاية الحرب الباردة. ولهذا السبب، يتطلب الأمر وضع خطة عمل في إطار زمني محدد يمكن بها تحقيق وقف صناعة الأسلحة النووية واستئصال الترسانات القائمة ووسائل نقلها. وذلك الإطار الزمني قدمته مجموعة ال ٢١ في مؤتمر نزع السلاح خلال مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن المؤسف أنه لم يلق تأييد الدول الحائزة للأسلحة النووية. والحقيقة - أو هكذا جعلونا نفهم - أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تقبل حتى مناقشته.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا الرأي الذي تتمسك به بشكل عام الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وهو أن وضع برنامج مرحلي، بأطر زمنية متفق عليها، لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٠ هو الطريقة الهامة الوحيدة للمعالجة الحاسمة لمسألة نزع السلاح النووي وهو يؤكد سعي الحركة المتواصل نحو التحقيق المبكر لعالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وما يعنيه هذا هو أن مؤتمر نزع السلاح، بعد أن رفع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جدول أعماله - ينبغي أن يتحرك بسرعة لبدء مفاوضات بشأن استئصال الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذا الغرض، يؤيد وفد بلدي ضرورة إبرام معاهدة تحظر جميع الأسلحة النووية حظرا تاما. ولذلك، ندعو إلى إنشاء لجنة

لبعض البلدان النامية أدوات مفضلة تستخدم لإطالة أمد الصراعات داخل الدول. وقارة أفريقيا تضررت بصفة خاصة بالاستخدام غير الاعتيادي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والسرد السابق للصراعات في أفريقيا يؤكد الحاجة الضرورية إلى النظر بشكل حاسم في مسألة مراقبة تدفق هذه الأسلحة إلى مناطق الصراع.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، أصبح انتشار استخدام الألغام البرية أحد التحديات الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي. فما تقدر بحوالي ١١٠ ملايين لغم بري مزروعة في جميع أنحاء العالم وبصفة خاصة في ٦٤ بلدا متضررا، لا تزال تدمر وتقتل وتشوه الآلاف من الناس كل يوم، حتى بعد فترة طويلة من توقف الصراعات. وأغلب الضحايا هم من المواطنين الأبرياء. لقد أصبحت الألغام البرية السلاح المفضل لدى البلدان الفقيرة، لأنها رخيصة الثمن ويسهل صنعها واستخدامها، وبالتالي يصعب اكتشافها، كما أن إزالتها مكلفة وخطيرة. وما دامت الألغام باقية فإنها تمنع عودة اللاجئين وتعوق إعادة البناء الاقتصادي. وأصبحت هذه الألغام أيضا عائقا رئيسيا لعمليات صون السلم حيثما تجري هذه العمليات.

في ظل هذه الظروف يدعو وفدي إلى كشف الجهود على المستوى العالمي لإزالة الألغام. ويشيد وفدي بالبلدان التي شاركت في الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية. كذلك نهيب بالمجتمع الدولي أن يبرم اتفاقا دوليا يحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد. ولذلك تنضم زامبيا إلى الوفود الأخرى التي تشاطر الرأي في تأييدها مشروع القرار، في هذه الدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية العامة، الذي بحث الدول على الشروع في مفاوضات بشأن اتفاق دولي يحقق الحظر الشامل للألغام البرية.

السيد عبادي (اليمن): في البداية اسمحوا لي بالنيابة عن وفد الجمهورية اليمنية أن أهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أنتهز هذه الفرصة لنعبر عن تهانينا لبقية أعضاء المكتب على انتخابهم.

إن مسألة نزاع السلاح العام والشامل هي من القضايا التي يوليها المجتمع الدولي جل اهتمامه. ذلك أنه لا خيار

الحائزة للأسلحة النووية. والدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تتعهد، عن طريق معاهدة، بأنها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وبأنها، بوصفها دولاً حائزة للأسلحة النووية، ستساعد أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية إذا ما تعرضت لاعتداء بالأسلحة النووية أو التهديد بالاعتداء عليها بهذه الأسلحة.

لقد خطا المجتمع الدولي خطى كبيرة في مجال نزع السلاح منذ الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٨٨. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتطلب عمله. وأحد الإنجازات التي ينبغي تحقيقها هو عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٩٩. وهذه الدورة ينبغي أن تكون قادرة على تقييم التقدم المحرز في مجال نزع السلاح حثث، وعلى رسم طريق جديد في مجال نزع السلاح للقرن الحادي والعشرين. وتحقيقا لهذا الغرض، نؤيد النداءات التي وجهت في هذه اللجنة إلى اللجنة التحضيرية بأن تبدأ العمل في أوائل عام ١٩٩٧ للإعداد للدورة الاستثنائية الرابعة. وإن توافق الآراء بشأن هذا الأمر سيعزز التزامنا المشترك تجاه الهدفين التوأمين: عدم الانتشار ونزع السلاح النووي الكامل اللذين نتطلع إليهما جميعا بتوق شديد.

وما فتئت زامبيا ترى أن الاهتمام بنزع السلاح النووي الكامل لا ينبغي بحال من الأحوال أن يطغى على اهتمام المجتمع الدولي على نحو مماثل بالأسلحة التقليدية. فلا تزال الأسلحة التقليدية تستخدم بصفة مستمرة في كثير من الصراعات في جميع أنحاء العالم، ولا تزال الأرواح تفقد والممتلكات تدمر بطريقة وحشية في الصراعات التي يحدث كثير منها داخل الدول والتي تغذيها المناقسات العرقية. هذا الأمر يدعو إلى القلق بصفة خاصة في أفريقيا حيث تضر الصراعات بعدد كبير من البلدان كما تبين من الصراعات بين الأخوة في أنغولا ورواندا وبوروندي والصومال وليبيريا، بينما لا تزال الصحراء الغربية تحت الاحتلال الأجنبي.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية تشغلنا بصفة خاصة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما في ذلك الألغام البرية. والواقع أن هذه الأسلحة أصبحت بالنسبة

ستساعد على تحقيق الالتزام بإزالة الأسلحة النووية في مناطق النزاعات.

وفي هذا الصدد نؤكد من جديد تأييدنا ودعمنا للجهود المبذولة في هذا الإطار ولقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وهي القرارات التي تحث جميع الأطراف المعنية مباشرة على النظر بجدية في اتخاذ خطوات عملية وعاجلة لوضع الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط موضع التنفيذ، وإلى أهمية انضمام البلدان المعنية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد نرحب بانضمام كل من الامارات العربية المتحدة وجيبوتي إلى معاهدة عدم الانتشار، وبإعلان وزير خارجية عمان أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر رغبة بلاده في التوقيع على المعاهدة. وفي نفس الوقت نعبر عن القلق من خطورة استمرار البرنامج النووي الاسرائيلي خارج النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، ورفض اسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتكريس الأمر الواقع بإلزام دول الشرق الأوسط فيما عدا اسرائيل بنظام عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية مطالبة اسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كخطوة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وإخلاء المنطقة من مخاطر كافة أسلحة الدمار الشامل، لأن السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط يجب أن يقترن بتحقيق الأمن والاستقرار من خلال التزامات متساوية لأطراف المنطقة ويجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وإن بلادي ترحب بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن مدى قانونية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها، وهي الفتوى الصادرة في ٨ تموز/يوليه من هذا العام استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٥/٤٩ ك. إن هذه الفتوى تعتبر تطورا هاما في عملية نزع السلاح وخطوة هامة تؤكد موقف القانون الدولي فيما يتعلق بعدم شرعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها. وهي تعد مساهمة إيجابية من قبل

أمام البشرية في عصرنا الراهن، وخاصة في ظل وجود الأسلحة النووية، إلا الخلاص من هذه الأسلحة المدمرة والفتاكة.

ومن هذا المنطلق والاهتمام أدت الجهود المتعددة والمفاوضات الحثيثة، خلال السنوات الماضية، إلى إحراز تقدم ملموس. وحدثت تطورات هامة وإيجابية في مجال نزع السلاح والسيطرة على التسليح النووي. حيث تم اعتماد قرار بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، واعتماد مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل من منطقة جنوب شرقي آسيا ومنطقة أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، وصدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مدى قانونية التهديد باستخدام الأسلحة النووية، واعتماد هيئة نزع السلاح في أيار/مايو من هذا العام مبادئ إرشادية لنقل الأسلحة الدولية. وكان آخر هذه الجهود اعتماد معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية من قبل الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ولقد كانت اليمن من ضمن مقدمي مشروع القرار الملحق به المعاهدة، ووقع على المعاهدة نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية بلادي خلال دورة الجمعية العامة الحالية.

إن هذه التطورات الأخيرة التي تم إحرازها يجب أن تدفع الحكومات والأمم المتحدة لأن تلعب دورا هاما وأساسيا في الاستمرار في الدفع في معالجة بقية قضايا نزع السلاح المتعلقة بوسائل من شأنها أن تؤدي إلى تقوية وتعزيز السلم والأمن الدوليين في مختلف مناطق العالم والعمل بسعي حثيث على تحقيق أهداف نزع السلاح الشامل والكامل.

إن الجهود الرئيسية والمبادرات الخاصة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم من شأنها أن تساعد على تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز وتقوية الأمن والسلام الدوليين، وبناء الثقة بين البلدان والشعوب التي عانت من النزاعات والصراعات المسلحة. وهي في نظرنا خطوة

إننا نؤيد عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والتي من شأنها أن تُحدد طريق العمل في المستقبل في مجال نزع السلاح وقضايا الأمن المتصلة به. وإننا نأمل أن تقوم الجمعية العامة خلال دورتها الحالية باعتماد مشروع قرار يُحدد فترة محدودة وتاريخا لانعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة بحيث تُشكل نتائج هذه الدورة نواة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وأخيرا، يؤكد وفد بلادي على أهمية تكثيف جهود الأمم المتحدة والحكومات والدول في مجال نزع السلاح ومعالجة ما تبقى من قضايا بإرادة سياسية صلبة وعزيمة قوية ودون انتقائية، حيث ما زال الكثير من القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل تنتظر الحلول والمعالجات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إيان كنيون، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد كنيون (اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن تتاح لي هذه الفرصة مرة أخرى لأن أقدم تقريرا إلى هذه اللجنة عن التقدم المحرز في سبيل تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة - وهي من أكثر الاتفاقات المتعددة الأطراف طموحا في تاريخ الحد من التسليح ونزع السلاح. قبل أربع سنوات تقريبا، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٩/٤٧ بتوافق الآراء الذي يطلب من الأمين العام، بصفته ودع هذه الاتفاقية، أن يفتح باب التوقيع عليها في باريس في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ويدعو جميع الدول لأن تصبح أطرافا في الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، مما يسهم في دخول الاتفاقية السريع حيز النفاذ ويحقق الانضمام العالمي إليها في وقت مبكر.

ومنذ شباط/فبراير ١٩٩٣، تقوم لجنة تحضيرية في لاهاي - أنشأتها الدول الموقعة باعتمادها "قرار باريس" أثناء حفل التوقيع على الاتفاقية في باريس - بمواصلة الاضطلاع بالمهمتين المتلازمتين المتمثلتين في وضع

المحكمة نحو تحقيق هدف القضاء الشامل والتام على الأسلحة النووية.

إن الجمهورية اليمنية بحكم موقعها الجغرافي المُطل على المحيط الهندي تولي أهمية خاصة لأي جهد يستهدف تعزيز التعاون بين الدول المطلة على هذا المحيط. وانطلاقا من ذلك فقد شاركت بلادنا في الاجتماع الأخير الذي عقد في موريشيوس لاستكمال إعداد مشروع ميثاق وبرنامج العمل الخاص بمشروع مبادرة التعاون لتجمع الدول المطلة على المحيط الهندي.

وبهذه المناسبة نود أن نعبر عن ارتياحنا لما تقوم به اللجنة الخاصة بالمحيط الهندي كمنطقة سلام وما تجريه من مناقشات ومساعد تتركز على التدابير العملية الكفيلة بتهيئة أوضاع السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي. وإننا في هذا المقام ندعو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والمستخدمين البحريين للمحيط الهندي إلى المشاركة في تنشيط أعمال اللجنة بهدف الإسهام في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار والتعاون في المنطقة على ضوء قرارات الجمعية العامة.

إن مشكلة الألغام البرية في بعض دول العالم لم يتم إلزتها بشكل نهائي وهي مشكلة ما زالت تؤرق هذه الدول والمجتمع الدولي، وهي آخذة في التزايد ولا تزال تشكل أزمة إنسانية هائلة الأبعاد وتلحق الدمار والأضرار بالبشر والموارد والأراضي. وإننا نشيد بالجهود المتزايدة التي يبذلها المجتمع الدولي لاستئصال وإزالة هذه الألغام في العديد من الدول ومن بينها بلادنا.

وفي الجمهورية اليمنية ما زلنا نعاني الكثير من وجود الألغام التي سببتها الحرب الانفصالية في أيار/مايو من عام ١٩٩٤. وإننا نؤكد على أهمية الحاجة الشديدة لاتخاذ تدابير أكثر فعالية وتطورا لإزالة الألغام التي تؤثر على الفئات العديدة من السكان وتسبب الأضرار لها وتعيق عمليات البناء والتنمية. وفي الوقت الذي نشكر فيه الأمم المتحدة وحكومات الدول الصديقة والاتحاد الأوروبي على مساندتها ودعمها للعمل المشترك في مجال إزالة الألغام، فإننا نلتزم بتقديم المزيد من الدعم المالي والفني والمساعدة في مجال إزالة الألغام البرية وتوفير المزيد من التدريب وإجراء عمليات المسح وتحديد مواضعها.

فيما يتعلق بإجراءات وسياسات التفتيش، أعدت اللجنة التحضيرية عددا من الأحكام المُنصَّغة للإعلانات وعمليات التفتيش، واعتمدت مشاريع سياسات تتعلق بالسرية، ووسائط الإعلام والشؤون العامة للمنظمة في المستقبل. كل هذه الأمور ستساعد أيضا خلال إجراء عمليات التفتيش. وتقوم الأمانة العامة في الوقت الحالي بصياغة عدد من الوثائق التي تستند إلى القرارات التي اتخذت في اللجنة والتي ستشكل الأساس للجهود التفتيشية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وهذه تتضمن إعداد مشروع دليل مرجعي للتفتيش، ومبادئ توجيهية للصحة والأمان، ودليل لطريقة الإعلان بالنسبة للمرافق المعلنة. ويوشك إعداد استمارات الإعلان ودليل التبليغ بالنسبة للصناعة على الاتمام، وقد أرسلت مسودات منها إلى الدول الأعضاء حتى تقوم بتطبيقها على حالاتها الداخلية. والتفتيش على بعض أنواع المرافق ستساعده اتفاقات خاصة بالمرافق، وتبذل جهود لوضع اتفاقات نموذجية لهذا الغرض. وقد عقدت حلقات عمل للسوقيات والاتصالات، للنظر في الجوانب العملية للقيام بالتفتيش ولتسهيل تقديم الإقرارات إلى الأمانة الفنية في المستقبل، وللنظر كذلك في الاتصالات الأخرى بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول التي ستصبح أطرافا فيها في المستقبل.

وفيما يتعلق بعبء العمل التفتيشي، تقوم الأمانة الآن، على أساس تقديرات لعدد المرافق العسكرية والصناعية الواجب التبليغ عنها الذي زودت به على أساس سري محض، باستعراض تقديراتها للمرافق التي سيلزم التفتيش عليها. ومن المزمع الآن إجراء حوالي ٤٠٠ تفتيش في السنة الأولى، بعد بدء نفاذ الاتفاقية. وقد شاركت الأمانة في عدة عمليات تفتيش إيضاحية قامت بها الدول الأعضاء، عملا على سبيل تنقيح إجراءات التفتيش في ضوء الخبرة العملية. وبالإضافة إلى ذلك قامت عدة دول أعضاء بتنظيم عدد من الممارسات التعلّمية، تركز على وضع اتفاقات للمرافق الداخلة في الجدولين ٢ و ٣، بموجب الاتفاقية. وستجري في تشرين الثاني/نوفمبر ممارسة مماثلة، فيما يتعلق بالمرفق الوارد في الجدول ١.

أما بشأن المعدات، فقد جرى توريد المعدات اللازمة للتفتيش، التي ستستعمل في البداية لتدريب من

إجراءات مُنصَّغة لتنفيذ الاتفاقية، وإقامة الهياكل الأساسية للمنظمة المستقبلية لحظر الأسلحة الكيميائية. واليوم، فإن عدد الدول التي وقَّعت على الاتفاقية قد بلغ ١٦٠ دولة، وهو عدد مرتفع نسبيا بالنسبة لأي اتفاق متعدد الأطراف لنزع السلاح. ووصل عدد التصديقات حتى الآن إلى ٦٤ تصديقا. وهو يقل بتصديق واحد فقط عن رقم الـ ٦٥ اللازم لبدء تنفيذ الاتفاقية بعد ستة أشهر.

وقد استفاد عدد من الدول الموقعة من المرحلة التحضيرية التي طالت أكثر مما كان متوقعا في القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة. وهناك دول كثيرة أخرى من المتوقع أن تستكمل إجراءات تصديقها في المستقبل القريب. وتشمل قائمة الدول التي صدقت على الاتفاقية عددا من الدول التي لديها صناعة كيميائية ذات أهمية كبيرة. ومع ذلك، فإن الحالة ما زالت أبعد ما تكون عن المثالية، مع استمرار عدم اليقين بالنسبة للجدول الزمني لتصديق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي - وهما البلدان الحائزان لأكبر كمية من الأسلحة الكيميائية وكنا بهذه المناسبة من المؤيدين الأشد تحمسا للاتفاقية خلال مرحلة التفاوض ومرحلة الإعداد على حد سواء. ويوجد الآن احتمال واقعي بأن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بدون هاتين الدولتين. إلا أنه نظرا لوجود مخزون يصل إلى قرابة ٧١ ٠٠٠ طن من الأسلحة الكيميائية لدى هاتين الدولتين فضلا عن دورهما القيادي في الشؤون العالمية وما يتاح لهما من خبرة تقنية، فمن الطبيعي أن تنتظر الدول الأعضاء الأخرى بفارغ الصبر تصديقهما ليتيسر التنفيذ الناجح للاتفاقية.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين فيما يتعلق بعدد وتكوين الدول الأطراف عندما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ، فإن اللجنة التحضيرية - التي اجتمعت في لاهاي خلال العام الماضي - وضعت عددا من الإجراءات الإضافية للتنفيذ. وقد أرسلت هذه الإجراءات، إلى جانب مثيلاتها التي وضعت من قبل، الأساس اللازم لوضع هيكل أساسي تعتمد عليه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهيكل موظفيها، وقواعدها المالية والإدارية، فضلا عن طرائق التفتيش التي ستشكل جزءا هاما من أنشطة التحقق التي سيضطلع بها في المستقبل بموجب الاتفاقية. ودون الخوض في الكثير من التفاصيل، أود أن أذكر ما يلي على وجه التخصيص:

التعرف على أكثر من خمسين مرشحا لها حتى الآن. وسيجري تعيين المتدربين في الأمانة الفنية للمنظمة إذا أتموا بنجاح مناهج التدريب، واجتازوا الفحوص الطبية والامتحانات اللغوية اللازمة، وكذلك، بالطبع، إذا صدقت بلدانهم على الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالبنية الأساسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أحرز تقدم مستمر في وضع البنية الأساسية للمنظمة المقبلة. وفي الوقت الحاضر يعمل حوالي ١٢٠ موظفا يمثلون حوالي ٥٠ جنسية، في الأمانة الفنية المؤقتة. وتقدم العمل في وضع نظام موثوق به لإدارة المعلومات لن يساعد على القيام، بطريقة فعالة، بجمع وتخزين وتقييم المعلومات الخاصة بنشاطات التحقق فحسب، بل سيكفل أيضا صيانة سرية البيانات الحساسة تجاريا الصناعية وغيرها، التي تقدمها جميع الدول الأطراف.

ومن المتوقع أن تتم تهيئة الحد الأدنى من المتطلبات في هذا الصدد بحلول نهاية هذا العام. فقد بدأ في ٩ أيار/مايو من هذا العام تشييد مبنى جديد سيكون مقر المنظمة في لاهاي، ومن المتوقع اتمامه في بداية ١٩٩٨. ويجري في الوقت الحالي التفاوض بشأن اتفاق مقر المنظمة مع الدولة المضيفة، هولندا. وبعد أن وضعت اللجنة اللوائح المالية للمنظمة، وجهت انتباهها إلى وضع اللوائح الخاصة بالموظفين. وسينظر عما قريب في ميزانية أول سنة كاملة من مزاولة المنظمة لأعمالها. وتدل المقترحات الأولية من الأمانة على أن الميزانية ستكون من قبيل ١٠٠ مليون دولار، لدعم نشاطات ما يقرب من ٥٠٠ موظف.

وبذلك تكون مرحلة الاستعدادات النظرية قد تمت بالفعل، وتوشك أن تبدأ مرحلة جديدة من الاستثمار الحقيقي، من حيث الزمن والموارد المالية والموظفين في البنية الأساسية للمنظمة القادمة. غير أن طريق تنفيذ الاتفاقية في المستقبل لا يخلو من المآزق المستورة والمصاعب. فاللجنة التحضيرية، منذ اللحظة الأولى من بداية عملها، اعتمدت عدة افتراضات. ومن هذه الافتراضات أن أكبر حائزين اثنين للأسلحة الكيميائية، وهما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، سيكونان من أوائل الدول الـ ٦٥ المصدقة عليها. ولكن التصويت الايجابي في مجلس شيوخ الولايات المتحدة الذي كان

سيصبحون مفتشين عاملين بالمنظمة. وقد تم تبين المعدات اللازمة لتنفيذ البرنامج الكامل للتفتيش الذي ستتولاه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وسيتم شراء المقادير الأولية بمجرد أن تودع ٦٥ دولة صكوك تصديقها.

وفيما يتعلق بالمساندة الفنية، افتتح في ١١ أيلول/سبتمبر، في ريزويك، المتاخمة للاهاي، مختبر المنظمة ومخزن المعدات. وتم أيضا تقييم تعاوني لمعدات التفتيش التي جرى توريدها في البداية لأغراض التدريب، وذلك في سبيل تحديد ملائمة تلك المعدات خلال القيام الفعلي بعمليات التفتيش. وتجري في الوقت الحالي تجارب كفاءة، مشتركة بين المختبرات، ويشارك فيها عدد من المختبرات في مختلف أنحاء العالم. وسيمكن ذلك المنظمة من اعتماد عدد صغير من المختبرات في شتى أنحاء العالم وهي المختبرات التي تفي بمقاييس التحليل التي وضعتها المنظمة، بما ينشئ شبكة عالمية فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وبشأن التدريب فإن جهود التوظيف والتدريب على العمل في هيئة التفتيش المنظمة القادمة تكتسي أهمية خاصة للقيام بعمليات تفتيش مأمونة وفعالة وبأقل قدر ممكن من التدخل ومن المخاطرة بإفشاء المعلومات المتعلقة بشؤون العمل. وقد تم تصميم خطة تدريبية مدتها عشرون أسبوعا للمتدربين على التفتيش، تتكون من ثلاث وحدات قياس. كما أن ترتيبات التدريب العملي، من تهيئة مواد المناهج إلى توفير مرافق ومعدات التدريب أوشكت على الانتهاء. وسيجري التدريب في: الاتحاد الروسي، وألمانيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وجمهورية سلوفاكيا، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة، واليابان، وربما في مواقع إضافية أخرى. ووفقا للخطط الموضوعة حاليا، سيتم توظيف ١٤٠ مفتشا حتى ميعاد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، ثم يوظف ٧١ مفتشا آخرون بعد مضي ستة أشهر. وسيجري تدريب عدد إجمالي قدره ٢٤٠ متدربا على مجموعتين، من ١٦٠ و ٨٠ متدربا على التوالي. وتكاد تتم في لاهاي، وفي مراكز شتى حول العالم، مقابلات المفتشين الجدد التي كانت قد بدأت في منتصف ١٩٩٥. وقد اختير فعلا، بالنسبة للمجموعة الأولى، مرشحون من حوالي ٦٠ بلدا، لتدريبهم. والجهود مبذولة لإتمام اختيار المجموعة الثانية، التي تم

الكيميائية داخل الولايات المتحدة القارية، وهو مرفق كائن في تولا، بولاية يوتا، وأسعدني الحظ بزيارته قبل بضعة أشهر، بدأ بإحراق الأسلحة الكيميائية في ٢٢ آب/أغسطس. ولذا يمكن أن يقال، بشيء من الثقة، إن برنامج التدمير في الولايات المتحدة، التي يتعين عليها أن تدمر كل مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠٠٤ بموجب قانون صدر عن الكونغرس في ١٩٨٥، يسير تقريبا سيرا صحيحا في طريقه المقرر.

ومن دواعي الانشغال الإضافية المحتملة لدى الدول الأعضاء أن الاتفاق الثنائي المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في عام ١٩٩٠ بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتاجها لم يدخل حيز النفاذ بعد. وهذا يشير التساؤل حول افتراض أساسي آخر للجنة هو أن هذا الاتفاق سيكون ساريا وقيد التنفيذ عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ومن شأن هذا أن يسمح لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن تقصر ما تقوم به من عمليات للتحقق على التدابير المكتملة لتلك المنفذة بموجب هذا الاتفاق الثنائي. ومن شأن ذلك أن يعني بالأساس أن المنظمة لن يتعين عليها أن تنخرط بنفسها في التحقق من التدمير، وإنما ستقوم فقط بإيفاد مراقبين مع الفريقين الوطنيين لهاتين الدولتين اللذين سيقومان بالتفتيش كل على مواقع الدولة الأخرى. فإذا لم يكن الاتفاق منفذا عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فإن عدد مفتشي المنظمة المطلوبين سيتزايد.

وقد اضطلعت الأمانة في وقت مبكر من هذا الشهر بتحليل مفصل للموارد الإضافية المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية في ظل غياب الاتفاق الثنائي الموقع بين الدولتين لتدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتاجها. ويبين هذا التحليل أن التكاليف الإضافية المحتملة لاستخدام ما يصل إلى ٧٠ مفتشا اضافيا وشراء معدات تفتيش اضافية والقيام بعمليات تفتيش على نطاق أكبر، قد تبلغ ١٨ مليون دولار.

وعلى الصعيد الوطني، ينطوي التحضير لتنفيذ الاتفاقية، من جملة أمور، على إنشاء أو تسمية سلطة وطنية قوية تشكل حلقة اتصال بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقبلة، وعلى سن التشريعات الضرورية، وإنشاء نظام لقاعدة بيانات من أجل معالجة الإعلانات وحفظها في ملفات، وتدريب النظراء الوطنيين لأنشطة

منتظرا انتظارا واسعا بالتوصية والموافقة على التصديق على الاتفاقية في موعد لا يتأخر عن ١٤ أيلول/سبتمبر لم يتحقق، غير أن الرئيس كلينتون ذكر، في بيانه أمام الجمعية العامة ما يلي:

"أشعر بأسف عميق لأن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لم يصوت بعد على الاتفاقية، ولكنني أريد أن أطمئنكم وأطمئن الشعوب في جميع أنحاء العالم إلى أنني لن أدع هذه المعاهدة تموت". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العامة ٦، صفحة ٢)

كانت هذه كلمات مشجعة، غير أن موضوع تصديق الولايات المتحدة يجب الآن أن ينتظر أوقاتا أكثر ملاءمة. وأحرز الاتحاد الروسي تقدما في وضع برنامج شامل لتدمير مخزونه من الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تبين مواقع التدمير، والتكنولوجيا اللازمة للتدمير، وحماية البيئة، والوكالات المسؤولة، والمتطلبات المالية الإجمالية، وقد وافق الرئيس يلتسين على ذلك البرنامج. وجرى الاستماع الأول، في مجلس الدوما، لمناقشة مشروع القانون الذي سيؤدي إلى إنشاء الإطار القانوني للتدمير. وتلقينا تأكيدا بأن الحكومة ستقدم الاتفاقية إلى الدوما للتصديق عليها في القريب العاجل. غير أنه لا يوجد حتى الآن جدول زمني واضح لموافقة ذلك الجهاز على التصديق.

إن الموارد اللازمة للوفاء بمتطلبات الاتفاقية الخاصة بقيام هاتين الدولتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية، بتدمير ما لديهما من تلك الأسلحة خلال مدة عشر سنوات، هي موارد هائلة. فمن المتوقع، في الاتحاد الروسي، أن يتكلف مشروع التدمير ما يقدر بـ ٤٠ ٠٠٠ طن من الأسلحة الكيميائية، حوالي ١٦,٦ تريليون روبل (٣,٦٨ بليون دولار). ونظرا لوجود أولويات أخرى، فمن الصعب تدبير تلك الموارد. ووفقا لوزارة الدفاع الأمريكية فإن مجموع الأسلحة الكيميائية الموجودة حاليا في الولايات المتحدة يتجاوز قليلا ٣١ ٠٠٠ طن. وتكاليف تدمير هذا المخزون سوف تناهز ١٢ بليون دولار. ويجري منذ حزيران/يونيه ١٩٩١ تدمير الأسلحة الكيميائية في جزيرة جونسون المرجانية في المحيط الهادئ. ويسعدني أن أقول إن أول مرفق لتدمير الأسلحة

الترتيبات التفصيلية الخاصة بالدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وليس مما يبعث على الدهشة أن يشرع بعض المنتقدين، في هذه الفترة الراهنة من الارتياح النسبي بشأن مستقبل تنفيذ الاتفاقية، في التشكيك مرة ثانية في قدرة الاتفاقية على التحقق بفعالية من تدمير الأسلحة الكيميائية القائمة ومنع انتشارها في المستقبل. وذكر أيضا أن الاتفاقية ليست، ولن تكون، عالمية الطابع، وأنها تلقي على أية حال بأعباء غير مقبولة على كاهل الصناعة الكيميائية وتخلق بيروقراطية ثقيلة الوطأة. والحقائق لا تؤيد تلك الشواغل. صحيح أن الاتفاقية لا يمكن أن تضمن بشكل تام أن الأسلحة الكيميائية لن تنتجها أو تستخدمها الدول المصممة على المخادعة أو الارهابيون. لكن ما ستحققه الاتفاقية هو أنها ستخلق نظاما يجعل الإقدام على ذلك صعبا للغاية من الناحية العملية بسبب النظام الذي ستتبعه في رصد المواد الكيميائية الحساسة، وأحكامها الخاصة بالتفتيش المباغت، وجزاءاتها الاقتصادية والسياسية، وعن طريق إيجادها محفلا لتقرير الإجراءات الجماعية لمكافحة خطر الأسلحة الكيميائية. غير أن من المهم بنفس القدر أن الاتفاقية ستساعد على وضع مجموعة قواعد ضد استخدام الأسلحة الكيميائية بحيث تجعل هذا الخيار غير مقبول من الناحية السياسية حتى ولو كان ممكنا من الناحية العسكرية.

وهذه الأحكام هي التي ستساعد على إضفاء طابع عالمي أقوى على الاتفاقية بمرور الزمن. وقد التزمت الغالبية الساحقة من الدول بالفعل بالاضطلاع بواجباتها بموجب الاتفاقية، ومع البدء في تنفيذ الاتفاقية، فإن الجزاءات الاقتصادية، جنباً إلى جنب مع عدم مقبولية اللجوء إلى استخدام الأسلحة الكيميائية من الناحية السياسية، ستفرض على من هم خارج النظام العمل في إطاره. والصناعة الكيميائية، بعد أن عرفت بالاتفاقية والكيفية التي ستعمل بها، اقتنعت بذلك بالفعل، ويدل التأييد المقدم من هذا القطاع من أرجاء العالم كافة على صدق ذلك. والتوازن الدقيق في الاتفاقية ما بين التيقظ والحاجة إلى حماية المعلومات السرية وعدم خلق أعباء لا داعي لها، يقر بأهمية هذا التأييد.

التحقق التي تجري بموجب الاتفاقية، وأخيرا وليس آخرا، الاضطلاع ببرنامج تعليمي شامل من أجل الصناعة. وقد انخرطت الأمانة من جانبها في نشر المعلومات الوثيقة الصلة بالاتفاقية وباللجنة التحضيرية عن طريق وسائل شتى: منها النشرات المطبوعة وإقامة فريق اتصال مع الصناعة والمشاركة - إذا ما سمحت الموارد - في الأحداث الوطنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

وقد تم حتى الآن تنظيم سبع عشرة حلقة دراسية إقليمية وخمس دورات لموظفي السلطات الوطنية. ويعتزم إقامة دورتين أخريين لموظفي السلطات الوطنية في وقت لاحق من العام الحالي - واحدة لأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي تعقد في جزر الأنتيل الهولندية، والثانية للبلدان الأفريقية الأعضاء، في الأغلب، وتعقد في تنزانيا. بيد أن المسؤولية النهائية عن التحضيرات الوطنية تقع على عاتق الدول الأعضاء أنفسهم. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، لم يسمع سوى القليل عن التحضيرات المحلية في عدد من الدول الموقعة. ويحتاج واقع الحال هذا إلى التصحيح قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

وتواجه اللجنة التحضيرية ذاتها في المستقبل العاجل عددا من المهام التي لم تستكمل. فلا يزال يتعين عليها أن توافق، على سبيل المثال، على بعض قضايا الإعلانات المتصلة بالصناعة الكيميائية ومرافق الأسلحة الكيميائية، وتدابير التحقق التي يتعين تطبيقها في عمليات التفتيش على الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التي حولت إلى إنتاج مدني، علاوة على مواقع الأسلحة الكيميائية القديمة والمهجورة. ولا تزال قضية توقيت التنسيق بين ضوابط التصدير في ضوء أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتطويرات الاقتصادية والتكنولوجية تنتظر الحل.

وسيكون المبنى الجديد لمقر المنظمة جاهزا في أوائل عام ١٩٩٨، وسيتمتع البحث عن مكان مؤقت مناسب يتسع لهيئة موظفي الأمانة الموسعة إذا ما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ، كما هو متوقع، في النصف الأول من عام ١٩٩٧. وسيحتاج الأمر إلى التوصل إلى تفاهم سياسي، قبل انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف، حيال قضايا مثل تشكيل المجلس التنفيذي وهيكل الإدارة العليا للمنظمة. وسيحتاج الأمر إلى الانتهاء من وضع

تعاون وفد بلادي من أجل تحقيق أهداف هذه اللجنة في نزع السلاح والأمن الدولي.

إن روح ونص ميثاق الأمم المتحدة ينبنيان على حفظ الأمن والسلم الدوليين وعلى حل النزاعات بالطرق السلمية عبر التفاوض والوساطة والتحكيم. وفي هذا الإطار، شهدت سنوات عقدنا الحالي تطورا هاما في اتجاه تقييد وحظر أسلحة الدمار الشامل إذ تم التوصل لاتفاقيات عديدة تجعل مناطق كثيرة من العالم مناطق خالية من السلاح النووي. كما وتم مؤخرا تبني الجمعية العامة في دورتها الخمسين المستأنفة لاتفاقية حظر التجارب النووية، التي ستوقف السباق النووي وستمنع صناعة أسلحة نووية إن توفرت الإرادة السياسية وصدقت النوايا.

إن نزع السلاح كما يعرف الجميع هو رغبة عبرت عنها جميع الدول في الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح الشامل في عام ١٩٧٨. وظلت تعبر عنها مجموعة دول عدم الانحياز في كل المناسبات. وما زالت أصوات السادة وزراء خارجية دول الحركة ودول أخرى عديدة من مناطق مختلفة في العالم أثناء الشهر الأول من الدورة الحالية، تشنف آذاننا منادية بنزع السلاح الشامل.

على الرغم من اهتمام بلادي والأسرة الدولية جمعاء بنزع خطر السلاح النووي، يقضي الواجب أن نتوقف برهة متأملين خطر الأسلحة التقليدية التي تذكى نار الصراعات وتسفك الدماء وتهدر الموارد وتعطل التنمية. حقيقة، كما ذكر بعض المتحدثين، أن دولا قليلة تنتجها وتحكم في تصديرها وتضرم بها الصراعات وتتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار. وليس ما يحدث في جنوب بلادي ببعيد عن الأذهان. إذ أن أطرافا عديدة تمهد حركة التمرد بالأسلحة التي تفتك بالإنسان والموارد، الأمر الذي يشجعها على الاستمرار في تكريس ثقافة الحرب بكل آثارها السالبة.

كما هو معلوم أن قارة أفريقيا يوجد بها حوالي ثلث الألغام المزروعة المضادة للأفراد والوكلاء العسكرية، إذ تقدر بحوالي ثلاثين مليونا من جملة ما يقدر بمائة وعشرة ملايين لغم في العالم بأسره. وإنني لست في حاجة لأسرد لكم خطر وأثر هذه الألغام على سلامة

وبالمثل، ليس للمزاعم التي تقول بأن الاتفاقية ستخلق بيروقراطية مترهلة ما يبررها. فاستنادا إلى الخبرات السابقة، اجتهدت الدول الأعضاء المنخرطة في العمليات التحضيرية في خلق أمانة صغيرة الحجم وكفوءة ستزود بهيئة موظفين من أعلى المهنيين تأهيلا وستبني على الخبرات وعلى المهارات التقنية القائمة. وسينخرط نحو ٧٠ في المائة من الموظفين المستخدمين في الأمانة التقنية في أنشطة التحقق بشكل مباشر.

وقد تمحص الكثير من الدول في مختلف أرجاء العالم في هذه القضايا عن كذب، وتوصلت إلى الاستنتاج بأن التصديق على الاتفاقية ليس من شأنه أن يساهم في أمنها فقط، ولكن في الأمن الدولي أيضا. وليس ثمة بديل آخر، فبدون دخول الاتفاقية حيز النفاذ سيستمر العالم في مواجهة مخاطر الأسلحة الكيميائية، وسيستمر خطر انتشار تلك الأسلحة بل وسيتضاعف، وستنشأ سابقة مأساوية بالنسبة لاتفاقيات متعددة الأطراف مماثلة تم التفاوض عليها من أجل أنظمة الأسلحة الأخرى. لذلك فإنني أعتبر أن من المهم أن نبلغ هذه اللجنة بنفس الرسالة التي أبلغناها لها في العام الماضي: وهي ينبغي بذل جميع الجهود الممكنة للمحافظة على الزخم السياسي باتجاه دخول الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر، وتنفيذها التام، وإنجاز العضوية العالمية مبكرا. ويشمل ذلك مواصلة بذل الجهود لكفالة تصديق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وبقية الموقعين الآخرين على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، والعمل بشكل جماعي من أجل هدفنا المشترك وهو القضاء على الخطر الناجم عن هذه الفئة البغيضة من الأسلحة. ولا يساورني أدنى شك في أن الدول الأعضاء ستظهر الإرادة والحدق السياسيين الضروريين لإدخال هذه الاتفاقية حيز النفاذ بطريقة ناجحة. إن عدم القيام بذلك يعني التخلي عن فرصة إدخال صك قانوني قوي موجه إلى فئة بأكملها من أسلحة الدمار الشامل إلى حيز النفاذ.

السيد البخيت (السودان): بما أنني آخذ الحديث لأول مرة، يسعدني باسم وفد السودان أن أتقدم لكم، السيد الرئيس، بخالص التهنية على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، وللادة أعضاء المكتب على انتخابهم. وأود أنؤكد لكم

ونجدد للجنة الأولى تعاون وفد السودان واستعداداته للمشاركة في مناقشة جميع البنود المطروحة على جدول أعمالها، والوصول إلى قرارات مقبولة بشأنها.

السيد اندجايبا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها هذه اللجنة تحت رئاستكم، سيدي، اسمحوا لي أن أتوجه بالتهنئة لكم ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ولا يساورني شك في أن كفاءتكم ومهاراتكم الدبلوماسية الرفيعة ستوجهنا التوجيه الحسن أثناء مداوالات هذه اللجنة ذات الأهمية البالغة. وأود أن أطمئنكم إلى دعم وفد بلدي.

اليوم، بالرغم من انتهاء الحرب الباردة والتغيرات العميقة التي طرأت، لا يزال نعيش في مناخ من عدم اليقين الذي يحتمل أن يزعزع الاستقرار، مناخ يتميز بانتشار الريبة بين الدول. وفي هذه الحالة، فإن أسلحة الدمار الشامل، إن لم يتم وقفها، ستسهم دون شك في عدم الاستقرار العالمي من ناحية العذاب الإنساني.

وبالرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب لا تعالج جميع جوانب نزع السلاح النووي، فإن ناميبيا وقعت عليها، لا اعتقادنا بأن المعاهدة تدل على استعداد المجتمع الدولي لوقف انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالاقتراح بوضع برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية، الذي قدمه أعضاء حركة عدم الانحياز في مجموعة الـ ٢١ إلى مؤتمر نزع السلاح، والذي يدعو إلى الإزالة المرحلية للأسلحة النووية بحلول سنة ٢٠٢٠. وتعتقد ناميبيا أن البشرية لن تعيش في سلام ووثام إلا بعد إزالة شبح الأسلحة النووية من هذا العالم.

وقد أوضحت فتوى محكمة العدل الدولية، عن شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أن استخدام الأسلحة النووية يتناقض مع القانون الدولي وأن استخدامها قد يسبب معاناة لا يمكن وصفها للبشر، ويدمر النظام الإيكولوجي للكوكب، والحضارة أيضا.

لقد تحققت أهم التطورات صوب نزع السلاح بالنجاح في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في

الإنسان ودورها في إعاقة التنمية. وفي هذا الصدد نضم صوتنا لتطبيق ما جاء في البيان الختامي لمؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية في النصف الأول من هذا العام. إذ دعا الدول التي تسببت في تلك الألغام أن تساعد في إزالتها وتقديم المعلومات والمساعدات التقنية والمادية في هذا الصدد. كما لا يفوتني أن أشيد بالدور الهام الذي تضطلع به الحكومة الكندية في معالجة مشاكل الألغام، ونعبر عن تأييدنا الكامل لهذه الجهود.

إن بلادي تعاني من خطر الألغام، إذ تقدر الألغام المزروعة بواسطة حركة التمرد بحوالي مليون لغم ما زالت تهدد السلم والتنمية حتى في المناطق التي عاد إليها الاستقرار في جنوب البلاد. ومن هذا المنطلق يتطلع وفد بلادي إلى دعم ومساعدة المجتمع الدولي في توفير المساعدات المادية والتقنية لإزالة هذه الألغام، وكف الدول، التي تقوم بإمداد المتمردين بالألغام، عن هذا الأمر حفاظا على سلامة المواطنين الأبرياء في المنطقة.

إن فتوى محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه من هذا العام التي بينت عدم مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها كانت محل احترام وتقدير جميع الدول. وأكدت بالاجماع الالتزام بمواصلة السعي للتوصل إلى نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة. وهذه الفتوى بعثت الأمل في إزالة هذا الخطر. لكننا إذا نظرنا لواقع الشرق الأوسط نجد أن الصورة تثير الفزع وذلك لسببين: أولا، لملكية اسرائيل لبرنامج نووي متطور غير خاضع للمراقبة ولا لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وثانيا، لعدم قبول اسرائيل فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولرفضها التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يهدد سلامة جيرانها ودول منطقة الشرق الأوسط بكاملها. وهي بهذا الرفض تكون الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على الاتفاقية.

ختاما، هذه بعض الأفكار والهموم التي نشق أنكم تشاطرونها الرأي حولها. وقبل أن أغادر المنصة أود أن أعبر عن تأييدنا للدعوة بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لمواضيع نزع السلاح، التي نرجو أن تكون إحدى توصيات هذه اللجنة.

بالثناء الذي تقوم به بعض البلدان في ميدان إزالة الألغام. ولهذا يجب أن نعمل جميعاً في هذا الصدد. ومن ثم نرحب ناميبيا بالجهود الدولية لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد من خلال صك ملزم قانوناً.

السيد الحسان (عمان): يتفق وفد بلادي مع أولئك الذين ذهبوا إلى اعتبار عام ١٩٩٦ عاماً خصوصياً لنزع السلاح النووي في حياة الأمم المتحدة. إذ جرى خلاله التوصل إلى معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية وطرحها للتوقيع في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، بالإضافة إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه والتي تقضي بأن استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه يعد بصفة عامة أمراً يتعارض وأحكام القانون الدولي. وأكدت المحكمة في الوقت ذاته على التزام الدول ومسؤوليتها القانونية في السعي "وبحسن نية" نحو اختتام المفاوضات لنزع السلاح النووي. ووفد بلادي إذ يعتبر أن التطورات تصب في الاتجاه الصحيح، وأنها نقلة هامة يخطوها المجتمع الدولي نحو بلوغ الأهداف والغايات النبيلة التي تم وضعها قبل خمسين عاماً حينما تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة، فإنه ليدعو في الوقت ذاته المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهد من أجل التوصل إلى اتفاقية عالمية تحظر بشكل شامل حيازة وإنتاج السلاح النووي، وذلك من ناحية اتساقاً مع أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ناحية أخرى استجابة لحسن النوايا التي دعت إليها محكمة العدل الدولية في الفتوى التي أشرت إليها.

إنه ليس بخاف علينا أن نزع السلاح بشتى جوانبه يظل هدفاً يحتل صدارة أولويات المجتمع الدولي. وفي الوقت الذي ندرك فيه أن الحرب الباردة قد انتهت، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال انقطاع تواصل جهود المجتمع الدولي من أجل جعل عالمنا أكثر أمناً وسلاماً.

وبناءً على ما تم الإشارة إليه من تطورات، فبلادي، سلطنة عمان، تتفق ووجهة النظر القاطلة بأن الأسلحة النووية لا تزال تعد أكبر عامل يهدد الأمن والسلم الدوليين، وعليه فإنه ليحدونا وطيد الأمل في أن نطالع خلال السنوات القادمة تركيزاً أكبر من جانب المجتمع الدولي نحو نزع السلاح النووي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء بهدف إجراء بحث جاد

أمريكا اللاتينية بموجب معاهدة ثلاثيولكو؛ وفي جنوب المحيط الهادئ بموجب معاهدة راروتونغا؛ وفي أفريقيا بموجب معاهدة بيليندايا وفي جنوب شرقي آسيا بموجب معاهدة بانكوك مما يجعل نصف الكرة الجنوبي كله والمناطق المجاورة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذه التطورات إيجابية وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تتجاهلها، بل يجب أن تنظر إليها كمقياس لرغبة الأغلبية الساحقة من العالم في ألا تعيش تحت التهديد النووي.

وقد قال وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غريراب، ما يلي عندما خاطب دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين حول فكرة أن الأسلحة النووية تضمن السلم العالمي:

"إنني لن أقنتع أبداً ولن أسلّم على الإطلاق بالفكرة القائلة إن الأسلحة النووية تكفل سلاماً وأمن العالم والتنمية والرفاه والمساواة بين الأمم بل على العكس من ذلك، إنني مقتنع بأن السلم، ونزع السلاح، والديمقراطية والتعاون المتعدد الأطراف وتخصيص الموارد يمكنها أن تطلق قوى الإبداع لدى الإنسان والصناعات من أجل التنمية والتقدم الاجتماعي". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٤، ص ٧)

لهذا، ينبغي النظر إلى نزع السلاح النووي لا على أنه نقطة ضعف لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وإنما على أنه عامل يسهم في السلم والأمن الدوليين.

وناميبيا، شأنها شأن البلدان الأخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تواجه تهديد الألغام البرية المضادة للأفراد، التي قتلت أو شوهدت الكثير من المدنيين الأبرياء. وتتعاون الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي في مجال إزالة الألغام في البلدان المتأثرة بذلك التهديد في منطقتنا. ونحث البلدان التي تنتج الألغام البرية المضادة للأفراد على أن تحظر إنتاج هذه الأسلحة الفتاكة وأن تساعد البلدان التي عانت ولا تزال تعاني من دمار الحرب والألغام.

وفي هذا السياق، نؤيد المبادرات الحالية الرامية إلى حظر الألغام البرية المضادة للأفراد، وكذلك العمل الجدير

عملية على الجانبين التقني والسياسي على حد سواء لضمان عالميتها من ناحية، ولتعزيز دورها في خدمة الأمن والسلم الدوليين من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار يود وفد بلادي أن يرحب ببيانات الدول الحائزة للسلاح الكيميائي، لا سيما فيما يتصل بالإجراءات المتسارعة التي تتخذها من خلال أنظمتها الدستورية الوطنية للانضمام إلى هذه الاتفاقية الهامة.

ومن بين المعاهدات الدولية الأخرى التي انضمت إليها بلادي معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، إذ أنه في الوقت الذي نرحب فيه بانضمام ما يقرب من ١٣٨ دولة إلى هذه المعاهدة فإننا نتطلع إلى رؤية دول أخرى قد انضمت إليها نظرا لما لها من أهمية في الحد من فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق فوفد بلادي، في الوقت الذي يرحب فيه بالبيان الختامي الصادر عن المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، فإنه ليتطلع إلى رؤية خطوات معززة ومثمرة نحو إنجاح المؤتمر الاستعراضي الرابع المزمع عقده في شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

وبالنسبة للمحيط الهندي الذي نعتبره معبرا حيويا وهاما لنا، فلقد حاولت بلادي، من خلال عضويتها في لجنة المحيط الهندي، وبقدر استطاعتها، مساعدة هذه اللجنة التي جرى إنشاؤها وفقا لقرارات الأمم المتحدة على تنفيذ الولاية المناطة بها. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالتقدم البسيط الذي تحقق، إلا أننا نعرب عن أسفنا إزاء الموقف الذي يتبناه عدد من الدول تجاه اللجنة وعملها. ووفد بلادي يعتبر أن الوقت قد حان، في ظل المناخ الدولي المواتي لإعادة النظر في عمل هذه اللجنة وبحث مجموعة من الخطوات التي من شأنها تحويل المحيط الهندي وجعله منطقة سلام.

وفيما يتعلق بخطر الألغام البرية المضادة للأفراد فإن وفد بلادي يتفق تماما ووجهة النظر التي عبر عنها الأمين العام من حيث المخاطر الناجمة عن هذه الألغام والتي تؤدي بحياة العديد من المدنيين الأبرياء في شتى بقاع العالم. وبلادي، سلطنة عمان، ترى بأن السبيل الوحيد لمعالجة هذه المشكلة لا يكمن إلا في اتخاذ خطوات دولية متضافرة ترمي إلى إيجاد حل شامل لمنع انتاج، وحيازة، ونقل تلك الألغام دونما انتقائية أو استثناء.

وغير متحيز إزاء إزالة هذا النوع من السلاح ذي الدمار الشامل. وبلادي، سلطنة عمان، اقتناعا منها بأهمية ضمان عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أعلنت من على منبر الجمعية العامة في الأول من تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام قرارها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، آمليين في ذات الوقت أن تتخذ الدول الأخرى التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار، لا سيما الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط، خطوات مماثلة من شأنها أن تعزز من معايير بناء الثقة.

ليس ثمة شك في أن بلادي كانت خلال الأعوام الماضية ولا تزال تساند المقترح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. ومساندتنا لهذا المقترح ليست نابعة من دوافع عاطفية. بل على النقيض من ذلك إنها تقوم على أسس واقعية نظرا لما يتضمنه المقترح من فوائد تتسق تماما والأهداف التي قامت عليها عملية السلام. كما نود التوضيح بأن خطوة إزالة السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط، من خلال الترجمة العملية لهذا المقترح، من وجهة نظرنا، لن تؤثر سلبا على أمن أي دولة في المنطقة. بل إنها على النقيض من ذلك ستأتي معززة لأمن سائر دول المنطقة. وإننا نرى بأن الوقت قد حان لكي نضع جانباً النظرة الخاطئة التي تنادي "بخصوصية أمن دولة بعينها"، كونها تقوم على فهم خاطئ لمفهوم الأمن. فالأمن يعد عنصرا هاما لا يمكن المساومة فيه بأي حال من الأحوال. ولضمان فاعلية هذا الأمن لا بد له من أن يكون شموليا وقائما على نوايا طيبة وحقيقية. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار، علاوة على أنها لم تخضع سائر منشآتها النووية للرقابة الدولية، إلى القيام بهذه الخطوة.

وعلى صعيد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، يود وفد بلادي أن يؤكد أهمية هذه الاتفاقية التي تخدم بلا شك الأمن والسلم الدوليين. وإيماننا من حكومة بلادي بتلك الأهمية فقد قامت بالتوقيع عليها، وكانت أول دولة تصادق عليها في منطقة الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي نرحب فيه بتصديق ما يقرب من ٦٤ دولة على هذه الاتفاقية، فإننا نتطلع إلى رؤيتها قد دخلت حيز النفاذ في القريب العاجل، وأن يكون ذلك مواكبا بخطوات

الأسلحة البيولوجية، ونظام الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية. ويسر الأمانة أن تساعد في وضع الصيغة النهائية لهذا الحكم المعين في مشاريع القرارات إذا طلبت الوفود المعنية ذلك.

وفي الختام يود وفد بلادي أن يعرب لكم، السيد الرئيس، ولسائر أعضاء اللجنة عن استعداده التام للعمل معكم جنبا إلى جنب في سبيل الوصول إلى الغايات النبيلة التي نطمح إليها جميعا وإلى جعل هذه الدورة بداية عملية لانطلاقة جديدة على طريق نزع السلاح من خلال الاستفادة من المناخ الدولي المواتي بهدف التغلب على التحديات التي تواجه عالمنا اليوم. وفي نظر بلادي فإن من بين تلك التحديات الجسام الواجب على المجتمع الدولي تدارسها بعناية واهتمام مسألتي القضاء على الأسلحة النووية وحظرها بشكل شامل وكذا ترجمة طموحات دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط بجعلها منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لأمين اللجنة.

السيد لين كورتشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعرف الممثلون أن الأجل النهائي لتقديم مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي سيكون الثلاثاء المقبل، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ أعضاء اللجنة الأولى بما يلي:

نظرا للحالة المالية الراهنة للمنظمة، ووفقا لقرار مجلس الكفاءة، لن تبعث مذكرات شفوية للأمين العام إلى الدول الأعضاء في العام المقبل بشأن القرارات التي ترفعها الأمين العام أن يرفع تقارير إلى الجمعية العامة، بما في ذلك التقارير التي تتضمن آراء أو ملاحظات بشأن مواضيع محددة. لذلك، بغية تيسير قيام الأمانة بإعداد تلك التقارير، فإن مشاريع القرارات التي ترفعها الأمين العام أن يرفع تقارير إلى الجمعية العامة ينبغي أن تتضمن حكما موحدا كما يلي:

"ترجو الدول الأعضاء" أو "جميع الدول" أو "الدول في المنطقة" - حسب الظروف - أن تبلغ الأمين العام آراءها أو ملاحظاتها عن الموضوع في موعد لا يتجاوز ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧."

والحقيقة أن هذه الصيغة موجودة فعلا في قرارات تتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، واتفاقية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحيط اللجنة
علما ببيان أمين اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.